الحكومة الاسترالية تتراجع عن اعتبار القدس الغربية عاصمة "إسرائيل"

الباحث خالد غنام -استراليا

نبذة

انتصرت آمال النشطاء في تغيير الطرق التقليدية في آلية اتخاذ القرار داخل أهم أحزاب استراليا: حزب العمال الأسترالي؛ فقد تم إعادة التقارب الأسترالي الإسرائيلي خطوات للوراء خلال الستة أشهر الأولى من حكومة "أنتوني ألبانيزي"، وصولًا لإلغاء الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان. وكان عرّاب مشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية وزير الخارجية الأسبق والقيادي في حزب العمال "بوب كار"، وجهود الفدائي النائب شوكت مسلماني.

مركز الانطلاقة للدراسات

الحكومة الاسترالية تتراجع عن اعتبار القدس الغربية عاصمة "إسرائيل"
بقلم خالد غنام – سيدني – استراليا

الفهرس

لمحة مختصرة 2

القرار الحكومي الجديد 8

الخطوة الأولى: إعلان بلدية بانكستاون 9

الخطوة الثانية: إستراتيجية الأمن القومي الذي قدمه معالي الرئيس الأميركي جو بايدن 12

الخطوة الثالثة: مؤتمر حزب العمال لولاية نيو ساوث ويلز 13

الخطوة الرابعة: جريدة الجارديان الاسترالية تكتشف تغيرات في الصفحة الالكترونية الرسمية الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية 14

خلفية القرار 17

حزب العمال 23

بوب كار 28

النائب شوكت مسلماني 36

الاتحاد العربي الاسترالي 40

التغطية الإعلامية 50

تمهيد

كُتِبت هذه الدراسة خلال أسبوع من صدور قرار وزيرة الخارجية الاسترالية بالتراجع عن اعتبار القدس الغربية عاصمة ل"إسرائيل"، وهي فترة مليئة بالأخبار والتحليلات وبث الإشاعات. إلا أنني رأيت أن تكون دراستي محدودة بأخبار مدينة سيدني، وما يصدر بفضائها الإعلامي، وذلك لحصر الدراسة في السياسة المحلية الاسترالية، دون نقله إلى ما تستطيع أن تتحمله الحكومة الاسترالية في مساندتها للفلسطينيين، بل أن كل التأكيدات الحزبية جاءت أنها خطوة مدروسة ضمن الحملة الانتخابية للحزب في انتخابات مجالس برلمانات الولايات في الربع الأول من العام القادم. ويؤسفني أنني لم يسعفني الوقت للاطلاع على تطورات القرار في المدن الاسترالية الأخرى، وبشكل خاص مدينة ملبورن.

إن أغلب المعلومات الواردة في هذه الدراسة قد تم ذكر مصدرها في الهوامش أو الصور المرفقة، وأنني من قمت بترجمتها للعربية، وهناك معلومات من كوادر حزب العمال وقد

رفضوا ذكر أسماءهم وأنا احترم رغبتهم في ذلك. وقد يختلف البعض معي بما أوردته وهذه حالة صحية، بالنهاية قد يعتبر البعض أن أسبوع واحد لا يكفي لحسم هذه القضية.

لمحة مختصرة

انتصرت آمال النشطاء في تغيير الطرق التقليدية في آلية اتخاذ القرار داخل أهم أحزاب استراليا: حزب العمال الأسترالي؛ فقد تم إعادة التقارب الأسترالي الإسرائيلي خطوات للوراء خلال الستة أشهر الأولى من حكومة أنتوني ألبانيزي:

الخطوة الأولى: كانت بالسماح للمؤسسات الخيرية بتحويل مساعدات مالية لقطاع غزة، برقابة أمنية أقل. علماً أن الحكومة السابقة: حكومة حزب الأحرار؛ أعلنت في آذار/ مارس الماضي فصيل حماس منظمة إرهابية ومنعت أي شكل من الدعم لها، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، وتم خلط أوراق المساعدات الإنسانية بين حكومية وأهلية بصورة مقصودة ضمن مشاركة الحكومة الاسترالية السابقة بدعم الحكومة الإسرائيلية لتتمكن من تشديد الحصار على قطاع غزة وتجفيف منابع تمويل الإرهاب ومعاقبة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عقاب جماعي للضغط على المقاومة المسلحة. إلا أن حكومة حزب العمال الحالية أعطت الضوء الأخضر بعودة الوضع لما كان عليه قبل آذار/ مارس الماضي، بخصوص المساعدات الإنسانية الغير حكومية، إلا أنها أبقت على حركة حماس ضمن سجل المنظمات الإرهابية، وقامت بتأكيد ضم حركة حماس للقائمة بشكل رسمي يوم 6-10-2022.

الخطوة الثانية: رفض الحكومة الاسترالية دعم المشروع الأمريكي في هيئة الأمم المتحدة بشأن "انتهاكات حقوق الإنسان"؛ حيث رفضت استراليا التوقيع على بيان، إلى جانب أكثر من عشرين دولة أخرى، أصدرته الولايات المتحدة بشأن تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين و"إسرائيل". أكد بيان ألقته السفيرة الأمريكية لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ميشيل تيلور: أن "إسرائيل" قد استُهدفت بشكل غير عادل من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقالت أماندا غوريلي، سفيرة استراليا لدى الأمم المتحدة في جنيف: توافق استراليا على أن مجلس حقوق الإنسان يفرض تدقيقاً غير متناسب على "إسرائيل". نحن لا نؤيد الاقتراح القائل بأن "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة التي لها بند دائم على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، ولهذا السبب لم تشارك أستراليا ولن تشارك في البند 7 من مناقشة المجلس، ولماذا نحتفظ بمخاوفنا الأساسية بشأن الطبيعة لجنة التحقيق. المبدأ التوجيهي لاستراليا هو دفع قضية السلام إلى الأمام. رؤيتنا السياسية تعارض تأييد وجهة نظرة أحد الطرفين لأن هدفنا النهائي هو تصالحهما ووصولهما للسلام".

الخطوة الثالثة: زيادة الدعم المالي للأونروا، حيث أن الحكومة الاسترالية ضاعفت تمويل الأونروا من 10 ملايين دولار إلى 20 مليون دولار سنويا. وقالت بيني وونغ في بيان لها: "إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومستدام لوضع اللاجئين، فإن الأونروا هي المنظمة الوحيدة التي لديها التفويض والدور المركزي لتقديم الإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

الخطوة الرابعة: تراجع الحكومة الاسترالية عن اعتبار القدس الغربية عاصمة "إسرائيل"، وهي أكثر الخطوات جرأة حسبما قال المحللون السياسيون الاستراليون. على الرغم أن هذه الخطوة جاءت بطريقة مسرحية؛ لتخفيف من حدة أثرها على الصعيد الشعبي وكذلك التقليل من مخاطرة تأثيرها على العلاقات الاسترالية الإسرائيلية. فقد بدأت بتسريب صحفي لجريدة الجارديان الاسترالية يؤكد أن هناك تعديلات جوهرية في معلومات الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، هذه التعديلات ألغت اعتراف الحكومة الاسترالية بالقدس الغربية عاصمة ل"إسرائيل"، تلى ذلك التصريح الرسمي لوزيرة الخارجية بأنها تعيد إعلان قرار صرحت به منذ عام 2018، وموقفها ليس حديث العهد، وأن الحكومة السابقة لم تكن جادة في موضوع اعترافها بالقدس الغربية عاصمة ل"إسرائيل"، وأبقت السفارة الاسترالية في تل أبيب، وأن رئيس الحكومة الاسترالية الأسبق اسكوت موريسون مارس لعبة سياسية قذرة لتودد للجالية اليهودية في دائرة وينتورث Wentworth الانتخابية ضمن حملة حزب الأحرار للفوز بمقعد الدائرة بالانتخابات التكميلية بعد استقالة مالكولم تورنبول Malcolm Turnbull، وكان وعي الجالية اليهودية عال ولم تصوت لمرشح حزب الأحرار بل صوت لنائب مستقل. وقلنا وقتها أن هذا الأسلوب قذر ولا يمكن أن يتم رسم السياسة الخارجية ضمن هذا الأفق الضيق، نحن مع المفاوضات التي تؤدي لحل الدولتين، وقضة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي، ونتمنى أن نساعد على تهيئة الأجواء لبدء المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بمساعدة المجتمع الدولي.

إلا أن بعض المراقبين السياسيين الاستراليين يربطوا بين إعلان ملف إستراتيجية الامن القومي الذي قدمه معالي الرئيس الأميركي جو بايدن الذي صدر بشكل رسمي يوم 12 أكتوبر 2022 ضمن حملته الانتخابية. فقد تطرق باقتضاب لملف الشرق الاوسط مذكرًا بأن الخيار الأفضل لحل الصراع هو حل الدولتين عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين و"إسرائيل". حيث ذكر نصاً: (سنواصل أيضا تعزيز سبل لحل الدولتين الذي يحافظ على مستقبل "إسرائيل" كدولة يهودية وديمقراطية؛ وكذلك تلبية تطلعات الفلسطينيين الخاصة بإنشاء دولة خاصة بهم آمنة وقابلة للحياة. كما صرح معالي الرئيس جو بايدن خلال زيارته للضفة الغربية في تموز (يوليو) 2022، "دولتان على طول خطوط 1967، تتعيشان مع بعضهما البعض، وستظل هذه الصيغة المتفق عليها هي أفضل طريقة لتحقيق قدر متساوٍ من الأمن والازدهار والحرية والديمقراطية للفلسطينيين وكذلك للإسرائيليين".)

وهذا الربط قادم من طبيعة التحالف الاسترالي الأمريكي القائم على التطابق التام في السياسة الخارجية، خصوصاً أن الفكر السياسي للحزب الديموقراطي الأمريكي وحزب العمال الأسترالي متناغم بخصوص الملفات الدولية كافة. وأن هناك تأثير كبير للولايات المتحدة الأمريكية في كل الأحزاب السياسية الاسترالية، ولا يمكن أن تخاطر الحكومة الاسترالية باتخاذ أي قرار كبير إلا بضوء أخضر أمريكي.

أما بخصوص احتمالية اعتراف الحكومة الاسترالية الحالية بالدولة الفلسطينية المستقلة؛ كما وعدت قيادات حزبية عمالية جماهيرها، وكما أكد على ذلك المؤتمر الوطني العام لحزب

العمال في عام 2018. إلا هناك قيادات حزبية عمالية أخرى تؤكد أن هذا الموضوع غير ملزم للحكومة الاسترالية ويعتبر مخاطرة كبرى بالعلاقات الاسترالية الأمريكية فهو خط أحمر لا نتوقع أنه ضمن برنامج جو بايدن، وهناك تنويه هام جداً لفهم طبيعة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بأنه جاء على صيغة منصة عمل Platform مقدمة من المؤتمر؛ فلم يتم مناقشته أو التصويت عليه ليصبح قرار Resolution ملزم للحكومة المنتخبة. كما أن البعض يؤكد أن انتهاء الحالة السياسية لرئيس وزراء استراليا الأسبق كيفين راد Kevin Rudd كان بسبب انتقاده "إسرائيل" لاستخدامها جوزات سفر مزورة في اغتيال القيادي الفلسطيني محمود المبحوح في دبي يوم 19-1-2010. فموضوع المخاطرة السياسية له سقف لا يمكن تعديه، وأن حدود المناورة السياسية محدود في قضايا دولية لا تشكل مصلحة استرالية عليا، بل أنها مسألة أخلاقية أكثر منها سياسية.

كما أن هناك بعض التحاليل الصحافية تؤكد أن هذه الخطوة اتخذت بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، حيث تم إعادة إدراج حركة حماس ضمن القائمة الاسترالية للمنظمات الإرهابية قبل صدور قرار التراجع عن اعتبار القدس الغربية عاصمة ل"إسرائيل"، وهذان القراران هما للتسويق المحلي، ولن يغيرا طبيعة العلاقة الاسترالية الإسرائيلية، إلا أن حزب العمال بحاجة ماسة لهما ضمن دعاية الانتخابية للحزب في انتخابات برلمانات الولايات التي ستعقد في الربع الأول من العام القادم. وتأتي هذه التحاليل ضمن استبعاد مناقشة قضايا الشرق الأوسط في المؤتمر التحضري لحزب العمال في ولاية نيو ساوث ويلز، رغم أن المؤتمر ناقش قضايا دولية أخرى تتعلق بملفات الحرب في أوكرانيا والعلاقة مع الصين ودول المحيط الهادي، وكذلك ملفات التغيير المناخي وأزمة الطاقة الدولية.

وعندما سألنا عن آلية رفع توصية من مؤتمر حزب العمال في ولاية نيو ساوث ويلز إلى المؤتمر الوطني العام لحزب العمال بخصوص تحويل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة من صيغة منصة عمل Platform إلى صيغة Resolution حتى يصبح ملزماً لحكومة خزب العمال المنتخبة؛ كان الأجوبة غير منطقية، فقال لي أحد كوادر الحزب أنه سوف يمررها لأحد الأعضاء الذي وعده بأن يحاول طرحها للمناقشة، وآخر قال لي بأنه يسعى لإثارة الموضوع مع أصدقاء له في الحزب الديموقراطي الأمريكي، وبعض قال لي هذه قضية لن تخدم الفلسطينيين فهي حبر على ورق؛ **لابد أن نسعى لدعم إجراء مفاوضات حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ وأن هذا الموضوع يتم مناقشته في أروقة الحزب الديموقراطي الأمريكي ونحن على الاستعداد للمساعدة إن طلب منا ذلك.**

أما عن دور عرّاب مشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية وزير الخارجية الأسبق والقيادي في حزب العمال بوب كار، فهو رجل ميداني يحمل فكر عملي طويل الأمد، هدفه الأساسي زيادة شعبية حزب العمال في زمن التفكك الحزبي والتشتت الجماهيري لأنصاره، مما سبب فوز حزب الأحرار بالانتخابات الاتحادية لفترتين متتاليتين. وبما أن القضية الفلسطينية قضية جامعة للجالية العربية والإسلامية وغالبية الجالية تسكن في مناطق تصنف تاريخياً بأنها تصوت لحزب العمال، فكان لابد أن تكون على رأس أولويات برامج الحزب، خصوصاً أن

بوب كار مقتنع بالفكرة، فهو لا يروج بطريقة ثعلبية، بل يطرح الفكرة التي قام فعلاً بالدفاع عنها حتى وهو وزير خارجية، رغم أن الأصوات الداعمة لفلسطين في حزب العمال في ذلك الوقت لم تكن قوية لتساند أفكاره.

من أجل هذا كان لابد من فدائي عربي يقوم بهذه الحملة التوعوية للجالية العربية الإسلامية هو النائب شوكت مسلماني، الذي أصبح صوت فلسطين في كل المحافل الرسمية وخاصة الجماهيرية، وكان يقول دائماً: أنا أؤمن أننا قادرين على تحريك الساكن، السياسة تتحرك إذا تحركت الجماهير، إن سلبية الجالية قادم من أنها ترى بالعلاقات الاسترالية الإسرائيلية أمر ثابت، فليكن ذلك ثابت، من يريد مصلحة إسرائيل لابد أن يعترف بالدولة الفلسطينية ليعم السلام. شوكت مسلماني ذلك المحاور المرن كان دائماً صوت فلسطين المخلص. وفي الجالية العربية أصوات كثيرة مثل **إدي الزنانيري وحسن موسى** وآخرين ممن يبتكرون الطرق المستحدثة للترويج لفكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكان أحدث تلك التشكيلات الاتحاد العربي الأسترالي، الذي جاء بأفكار أكثر قبولاً في حزب العمال وأعلى تنظيماً لمؤسسات الجالية، فأصبح عنوان البيان السياسي المقبول في حزب العمال وهو بيان توافقي لمؤسسات الجالية.

إن استمرار حزب الأحرار بالحكم لمدة سبع سنوات طويلة، وتحقيقه لانتصارات انتخابية جاء من شفافيته مع جمهوره اليميني، فقد كان يمارس سياساته الليبرالية بشكل واضح، إلا أنه أهمل عامل هام، ذلك العامل الخاص بأصوات المهاجرين، فتركيزه كان منصب نحو الجمهور الإنجليزي التقليدي. وهو الجمهور الذي حقق له الانتصار بالانتخابات. أما حزب العمال فقد تراجعت شعبيته بشكل خطير بسبب افتقاده للخطط البديلة، بل أن المتابعين لسياسته في تلك الفترة، سيجد أنها وسطية أو يمينية، وأنها لا تحمل أفق لحل مشكلات البلاد. لهذه الأسباب خسر حزب العمال الانتخابات الاتحادية بشكل متتالي، فجاء قرار المكتب السياسي للحزب ضرورة المراجعة الشاملة لسياسات الحزب وخاصة بالملفات الداخلية الخاصة بالعضوية، فبدأ شبيبة حزب العمال بالتسويق لحوار شعبي مفتوح في الجامعات وكذلك في الأندية الثقافية، وتم مناقشة قضايا كثيرة تخص مشاكل اندماج المهاجرين الجدد وتوجهاتهم السياسية.

بخصوص الجالية العربية والإسلامية كانت هناك ثلاث أمور هامة تسبب عزوف أبناء الجالية من الانخراط في العمل السياسي: -

1- **ضعف تمثيل أبناء الجالية العربية والإسلامية في مراكز قيادية** للمشاركة في صنع القرار، خاصة تلك المتعلقة في مناطق سكنهم، وتساعد في حل مشاكل اندماجهم بالمجتمع. هذه المشكلة حقيقية كانت تطرح ضمن السياسة الخفية المعروفة باستراليا البيضاء، والتمييز العنصري ضد كل ما هو غير انجليزي في بلد، تخلص من هذه السياسة بشكل رسمي منذ عام 1973. إلا أن البعض يرى أنها مازالت مستمرة بشكل غير معلن. وفي سياق آخر فإن الجيل الثاني من المهاجرين، أولئك الذين هاجر أهلهم لأستراليا، وهم تعلموا في المدارس الاسترالية، أصبحوا يشكلوا أزمة مجتمعية، حيث

أنهم لا يختلفون علمياً عن زملاءهم الانجليز بالمدرسة، سوى أن بشرتهم زيتونية وديانتهم ليست بروستاتتيه. إن حزب العمال حاول قدر الإمكان أن يتجاوز هذه المعضلة من خلال ترشيح عدد من المهاجرين لبعض المناصب القيادية، ومن أجل هذا التوجه زادت شعبيته، فقد حصد عدد كبير من المقاعد بسبب هذا النهج الجديد. وقد اتبعت نفس النهج الأحزاب الاسترالية الأخرى لكن بعد فوات الأوان، إلا أن النظرة المستقبلية تدعو إلى التفاؤل بخصوص حضور المهاجرين في مراكز صنع القرار.

2- **قانون مكافحة الإرهاب الذي كان مخصص للجالية الإسلامية** وعلاقة بعض أفرادها بالتنظيمات الإسلامية المتطرفة، حيث تم انتهاك حقوق المواطنة الاسترالية بالكامل، وتم تجريم الأفراد من قبل إدانتهم، فقد قامت القوات الخاصة الاسترالية اقتحام البيوت والمؤسسات التجارية بشكل تعسفي، وتركيب كاميرات مراقبة داخل المساجد والتفتيش العنصري لكل من له ملامح حربية في محطات القطار والمطارات، والكثير من الأمور العنصرية ضمن العقاب الجماعي للجالية الإسلامية، في أسباب سيتم دراستها بشكل مفصل بوقت لاحق. وقد سبق أنشرنا في فبراير/ شباط في مركز الانطلاقة للدراسات سجل المنظمات الإرهابية ضمن القانون الاسترالي عام 2022، وها قد تغيرت الحكومة وأصدرت تحديثاتها التي لم تغير شيئاً مهماً بالسجل، حتى يتم تجريم كل العاملين مع التنظيمات الإسلامية حتى لو لم يتعرض أي استرالي لضرر من قبل تلك التنظيمات مثل حركة الجهاد الإسلامي. كما أن التقرير لا يقوم بتجريم أي منظمة صهيونية تقوم بأعمال عدوانية ضد الفلسطينيين المدنيين، إلا أنه يذكر أن أحد الأسباب بتصنيف هذه المنظمات بالإرهابية بأنها قد تسبب أعمالها المستقبلية بقتل استراليين أثناء زيارتهم لدولة إسرائيل. **لعل أكبر جريمة ارتكبتها حكومة الأحرار السابقة قرارها بأن حركة حماس حركة إرهابية** وممنوع تمويلها أو تمويل العاملين بمؤسسات تابعة لها بما فيها وزرات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وهذا سبب ذعر لدى أبناء الجالية الفلسطينية واحتمالية منعهم من إرسال حوالات مالية لذويهم أو لمؤسسات العمل الخيري.

3- **الانحياز ل"إسرائيل" بشكل سافر**، ضمن علاقة تاريخية سبقت قيام إسرائيل نفسها، وقد شاركت استراليا باحتفالية مائة عام لمعركة بئر السبع التي خاضتها قوات الخيالة الاسترالية ضد الجيش العثمانية على اعتبار أن هناك واجب ديني يحتم قيام إسرائيل والدفاع عنها هو ضمن معتقد ديني رائج في استراليا. بالتأكيد أن الحزب الوطني هو الأقرب إلى هذه الأفكار، كما أن حزب الأحرار له موقف ثابت في دعم الحركة الصهيونية، ويعتبر العلاقات الاسترالية الإسرائيلية لها متانة تاريخية وتوافق في الرؤى المستقبلية، يتم ترويج لها بإعلام رسمي منحاز للرواية الإسرائيلية، ومواقف سياسية داعمة لكل ما يصدر عن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتجريم كل يعادي "إسرائيل".

يتبين مما سبق أن القرار الحكومي بالتراجع عن الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل؛ هو للاستهلاك المحلي، ولا يوجد أفق لاعتراف الحكومة الاسترالية الحالية بالدولة الفلسطينية بالمستقبل القريب، وأكثر متفائلين يتوقعوا تحسين برنامج المساعدات الاسترالية ، احتمالية توسيع برنامج لتشمل قطاعات جديدة ومناطق جديدة، وزيادة المنحة المالية للسلطة الفلسطينية، وأن دور الحكومة الاسترالية سيكون أكثر توازناً في المحافل الدولية، وذكر لي قيادات حزبية عليا أن الدولة الوحيدة التي تناقش القضية الفلسطينية مع الحكومة الاسترالية بشكل مستمر، وأنها أول من رحب بالقرار الأسترالي المتعلق بالقدس، هي الحكومة الاندونيسية، وهي الجار الأكثر أهمية لأستراليا بالوقت الحالي، وتعد حليف لأستراليا في مخاوفها من الخطر الصيني. أما عن تأثير العمل الدبلوماسي الفلسطيني في اتخاذ القرار الأسترالي المتعلق بالقدس؛ فكانت إجاباتهم سلبية وأن هذا الملف لم يدخل بعد مرحلة المناقشة الدبلوماسية، وهو قرار أهدافه محلية ويخص علاقة الحزب بالحالية العربية والإسلامية، وهي التي ضغطت، منذ وقت صدوره، وحصلوا على تأكيدات علانية بوقتها على لسان بيني وونغ التي كانت وزيرة خارجية الظل وقتها.

كما أن هناك تأكيدات من قيادات في حزب العمال أن بالقرار الحكومي المتعلق بالقدس لم يكن خارج خطة عمل حزب العمال التي تنفذها الحكومة بالتزام شديد، وأن هذا القرار لم يكن مفاجئ لهم، بل أن اللوبي الصهيوني كان يعلم به قبل صدوره بأكثر من شهر، إلا أن الدعاية Propaganda الصهيونية تعاملت مع القرار وكأن الحكومة سترسل جيش استرالي لمحاربة "إسرائيل"، بل أن هناك تضليل سياسي Politics of Disinformation واضح من قبل القادة الإسرائيليون الذين أدخلوا الموضوع في حملاتهم الانتخابية. وأكدوا لي بأنه لم يكن هناك دور خاص لمؤسسة بعينا بالجالية العربية الإسلامية في اتخاذ القرار الأسترالي المتعلق بالقدس. بل أنه مجهود تراكمي قامت به مؤسسات الجالية العربية والإسلامية في مختلف الولايات، وكذلك هناك تأثير حقيقي من نشطاء استراليون في الحركة الاشتراكية والنقابات العمالية وكذلك حزب الخضر، لا يمكن أن نشير أن هذا الشخص أو المؤسسة هي من وراء القرار.

لعل الخطوة القادمة تكون في الحملة الدعائية لأحزاب السياسية الاسترالية كافة في انتخابات أعضاء مجالس البرلمانات الخاصة بالولايات، وتحديداً بولاية نيو ساوث ويلز، حيث أن حكومة الولاية تابعة لحزب الأحرار. ومن أجل هذا أصدرت العديد من مؤسسات الجالية العربية والإسلامية بيانات تؤكد على أهمية دعم برنامج حزب العمل، بل أن **بعضها دعا لضرورة الانضمام الفعلي لعضوية حزب العمال، رغم أن حزب الخضر أكثر قرباً للموقف الفلسطيني وكذلك العديد من الأحزاب اليسارية. إلا أن هذا الحراك مفيد والدعوة للمشاركة السياسية هو أمر ضروري.** يؤسفني أن الدراسة اقتصرت على مدينة سيدني، إلا أنني أؤكد أن الجالية العربية والإسلامية تلعب دوراً مماثلاً في مختلف المدن الاسترالية.

القرار الحكومي الجديد

Reversal of recognition of West Jerusalem

Media release
18 October 2022

Today the Government has reaffirmed Australia's previous and longstanding position that Jerusalem is a final status issue that should be resolved as part of any peace negotiations between Israel and the Palestinian people.

This reverses the Morrison Government's recognition of West Jerusalem as the capital of Israel.

Australia's embassy has always been, and remains, in Tel Aviv.

بيان صحفي صادر عن معالي وزيرة الخارجية الاسترالية بيني وونغ Penny Wong
في 2022-10-18
(التراجع عن الاعتراف بالقدس الغربية)[1]

أعادت الحكومة اليوم التأكيد على موقف استراليا السابق والقديم بأن القدس هي قضية من قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها كجزء من أي مفاوضات سلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. وهذا يعكس اعتراف حكومة موريسون بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل. لطالما كانت سفارة استراليا ولا تزال في تل أبيب.

استراليا ملتزمة بحل الدولتين الذي تتعايش فيه إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، بسلام وأمن، داخل حدود معترف بها دوليًا. ولن ندعم أي نهج يقوض هذا الاحتمال. تجدد الحكومة الاسترالية بقيادة أنتوني ألبانيزي التزام استراليا بالجهود الدولية في السعي المسؤول لإحراز تقدم نحو حل الدولتين العادل والدائم.

ستظل استراليا دائمًا صديقًا ثابتًا لإسرائيل. كنا من أوائل الدول التي اعترفت رسميًا بإسرائيل في عهد رئيس الوزراء من حزب العمال بن شيفلي Ben Chifley. لن تتراجع هذه الحكومة عن دعمها لإسرائيل والجالية اليهودية في استراليا. كما أننا من المؤيدين الثابتين للشعب الفلسطيني، ونقدم الدعم الإنساني كل عام منذ عام 1951 وندعو إلى استئناف مفاوضات السلام.

يؤسفني أن قرار السيد موريسون ممارسة لعبة سياسية "تقصد انتخابات وينتورث" أدى إلى تغيير موقف استراليا، وإن القلق الذي تسببت فيه هذه التحولات لكثير من الناس في المجتمع الاسترالي الذين يهتمون بشدة بهذه القضية.

1- https://www.foreignminister.gov.au/minister/penny-wong/media-release/reversal-recognition-west-jerusalem#:~:text=Today%20the%20Government%20has%20reaffirmed,as%20the%20capital%20of%20Israel.

إلا أن القرار لم يأت بشكل صريح ومباشر، بل أن له أربع مقدمات في جعلت الحكومة الاسترالية تقدم على هذه الخطوة دون أن تخسر شيئاً ولكن حزب العمال حقق زيادة في شعبيته في ظل الأجواء التحضيرية لانتخابات المجالس البرلمانية الخاصة بحكومات الولايات.

الخطوة الأولى: إعلان بلدية بانكستاون

نجاح بالاجماع لبيان سيدني حول العداء ضد الفلسطينيين في تصويت اجتماع المجلس البلدي لمدينة كانتربري بانكستاون/ إحدى محافظات مدنية سيدني الكبرى دعمًا لتأييد بيان سيدني .

بقلم خالد غنام- استراليا / يوم 2022-09-29 وتم نشره باللغة الإنجليزية[2] في جريدة الجرين ليفت الاسترالية GREENLEFT
يوم 2022-10-04

بكل فخر نحيي رئيس بلدية بانكستاون معالي الأستاذ خلدون عصفور وأعضاء المجلس الذين أنجحوا القرار بالإجماع. مع تأكيد العديد منهم لأهمية القرار للتضامن مع الفلسطينيين وخاصة عضو المجلس الأستاذ خضر صالح الذي أصر على ارتداء الكوفية الفلسطينية قبل خطابه التعقيبي، وكذلك عضو المجلس الأستاذ بلال حايك الذي أكد على دور الاتحاد العربي

2- https://www.greenleft.org.au/content/canterbury-bankstown-council-unanimously-votes-support-palestine?fbclid=IwAR2FwjHVEiXJ-HwkfhihstaTDgXaQt8ammT6u6l_LWAq4yCsHXmnSUcb9tk

الاسترالي في صياغة البيان وتسويقه في مؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية في محافظة بانكستاون والنشاط البارز للأساتذة إدي الزنانيري وحسن موسى وبشير صوالحة. ومن جانبه أعرب عطوفة رئيس بلدية معالي الأستاذ خلدون عصفور أنه يفتخر أنه من أصل فلسطيني وأنه وعائلته عاشوا مرارة الحروب والنزوح للعيش في خيام اللاجئين، وأنه يعمل من أجل السلام والعدالة في كل المنطقة، وأنه يتمنى للشعب الفلسطيني أن يعيش في دولته المستقلة بسلام .

هذه الخطوة الرسمية الأولى في استراليا نحو تبني مشروع الاعتراف بدولة فلسطين، وهي خطوة ستشجع مجالس المحافظات والبلديات لدعم بيان سيدني. وأن الركيزة الحقيقية للمشروع يتوافق مع القيم الاسترالية التي تدعم حق الشعوب بتقرير مصيرها وأن استراليا كانت إحدى الدول المهمة في صياغة قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. وأن أساس القرار يقضي بإنشاء دولتين إحداها يهودية والأخرى عربية، هذا إضافة للكثير من القرارات الدولية المؤيدة لحل الدولتين .

فيما كان حزب الأحرار الاسترالي، خلال سبعة أعوام الماضية يطرح شروط صعبة ومستحيلة للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة أهمها: نجاح المفاوضات السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل وإنهاء حالة الحرب وترسيم الحدود النهائية بين الدولتين. أما هذا العام فقد انتصر حزب العمال الاسترالي بالانتخابات الاتحادية في مايو من العام الحالي، وقد سبق أن وعد الحزب جماهيره بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة خلال السنوات الماضية، إلا أن الحكومة الاسترالية مازالت غير جاهزة لمثل هذا القرار، بحجة أن شعبية هذا القرار لابد أن تكون من القواعد الانتخابية في مجالس المحافظات والبلديات ومنها لبرلمانات الولايات وبعد ذلك تكون جاهزة للتصويت عليها في البرلمان الاسترالي الاتحادي، وفي حال نجاح القرار سوف تعمل الحكومة الاسترالية على تنفيذه بشكل فوري .

إن الحضور الجماهيري لاجتماع مجلس مدينة كانتربري بانكستاون يؤكد أن الدعم الجماهيري للاعتراف بالدولة الفلسطينية بات قريبا، وأن جمعيات ومؤسسات الجالية العربية تعمل مع كافة أطياف المجتمع الاسترالي، وبشكل خاص الاتحاد العربي الاسترالي صاحب الصياغة الرائعة لبيان سيدني، والذي يتماشى مع المقررات السابقة لحزب العمال الاسترالي، ويتوافق مع مبادئ حقوق الانسان وخاصة حق تقرير المصير للشعوب. ولعل أهم نقطة في البيان تلك المتعلقة بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم مع حقهم بممارسة حقوق المواطنة الفلسطينية الكاملة. لقد وعدت الجماهير التي حضرت الاجتماع أنها ستعمل على تحقيق انتصارات متتالية، وأننا سنبني الدولة الفلسطينية لبنة لبنة، حتى يتحقق الحلم الفلسطيني بالاستقلال الوطني وعودة كل اللاجئين الفلسطينيين لديارهم.

Media release

بيان إعلامي

مجلس كانتربري-بانكستاون يصادق على بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين

اشاد رئيس الاتحاد العربي الاسترالي ، السيد ايدي زنانيري ، بمجلس مدينة كانتربري بانكستاون ، احد اكبر المجالس البلدية في استراليا ، على مصادقته بالاجماع على بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين ، وذلك خلال اجتماع المجلس البلدي الذي عقد مساء 29 سبتمبر 2022

صاغ الاتحاد العربي الاسترالي البيان ، المدعوم من اكثر من 65 مجموعة ومؤسسة مجتمعية ، ردا على الانتهاكات الاسرائيلية المتواصلة للحقوق الانسانية والسياسية والوطنية للشعب الفلسطيني ، بموجب القانون الدولي ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره.

واشار السيد زنانيري ، في حديثه الى الجمهور في قاعة الاجتماعات البلدية ، الى انه بالاضافة الى تحديد عينات من الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ، فان هذا البيان يدعم ويشجع الدفاع عن فلسطين وحياة الفلسطينيين.

واضاف السيد زنانيري ، ان البيان يفعل ذلك لأجل حماية الناس ، وافساح المجال لهم في التعبير والتحدث عن القمع الماثل ومواجهة الظالمين بشكل شرعي دون ان تعيقهم الاتهامات المفبركة بمعاداة السامية. وكرر معارضة الاتحاد الشديدة لجميع اشكال العنصرية والتحيز والتمييز، بما في ذلك معاداة الفلسطينيين وكراهية الاسلام ومعاداة السامية.

صيغ البيان بشكل مدروس ، حيث استخدمت فيه لغة متزنة ، خصوصا من خلال ثمانية مبادىء مدعومة بأمثلة لا تقبل الجدل. هذا وقد وصادق عليه وزيرا الخارجية الاستراليان السابقان غاريث ايفانز وبوب كار. وتقول مقدمة البيان "ان هذا البيان كان ضروريا بسبب عقود من ممارسة التمييز ضد الشعب الفلسطيني". اليوم ينعكس هذا التمييز في الاحتلال العسكري الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، واحتواء ملايين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين ، والهجوم الممنهج على ارواح وممتلكات الناس تحت الاحتلال.

وعقب الاجتماع ، أعرب رئيس البلدية السيد خلدون عصفور ، عن سروره بنتيجة التصويت وبالقرار الذي اتخذه المجلس ، وقال : لقد عالجنا قضية طويلة الامد ، وكانت مؤلمة للكثيرين في مجتمعنا ، وكان من الضروري ان يظهر المجلس البلدي الريادة ويوفر مساحة للسكان المعنيين للتعبير عن أرائهم حول حقوق الشعب الفلسطيني ، وكان الامر يتعلق ايضا بضمان حقوقهم بموجب القانون الدولي ، وتطلعاتهم التي طال انتظارها لتقرير مصيرهم على ارضهم.

انقر هنا للحصول على نسخة من بيان سيدني حول مناهضة الفلسطينيين

www.arabfederation.org.au/Statement

البيان متاح في 8 لغات.

29 سبتمبر 2022

اتصال وسائل الإعلام:

Hassan Moussa, AAF Secretary

0400 891 198 or info@arabfederation.org.au

الخطوة الثانية: إستراتيجية الأمن القومي الذي قدمه معالي الرئيس الأميركي جو بايدن

maintaining our ironclad commitment to its security. We will also continue to promote a viable two state solution that preserves Israel's future as a Jewish and democratic state while meeting Palestinian aspirations for a secure and viable state of their own. As President Biden stated during his visit to the West Bank in July 2022, "Two States along the 1967 lines, with mutually agreed swaps, remain the best way to achieve equal measure of security, prosperity, freedom, and democracy for Palestinians as well as Israelis."

42 NATIONAL SECURITY STRATEGY

في ملف إستراتيجية الامن القومي الذي قدمه معالي الرئيس الأميركي جو بايدن[3] الذي صدر بشكل رسمي يوم 12 أكتوبر 2022 ضمن حملته الانتخابية. فقد تطرق باقتضاب لملف الشرق الاوسط مذكرًا بأن الخيار الأفضل لحل الصراع هو حل الدولتين عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل.

حيث ذكر نصاً: (سنواصل أيضا تعزيز سبل لحل الدولتين الذي يحافظ على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية؛ وكذلك تلبية تطلعات الفلسطينيين الخاصة بإنشاء دولة خاصة بهم آمنة وقابلة للحياة. كما صرح معالي الرئيس جو بايدن خلال زيارته للضفة الغربية في تموز (يوليو) 2022، "دولتان على طول خطوط 1967، تتعيشان مع بعضهما البعض، وستظل هذه الصيغة المتفق عليها هي أفضل طريقة لتحقيق قدر متساوٍ من الأمن والازدهار والحرية والديمقراطية للفلسطينيين وكذلك للإسرائيليين".)

بالواقع أن جو بايدن وعد بفتح قنصلية أميركية للفلسطينيين في مدينة القدس، ووعد بالعمل على إجراء مفاوضات مباشرة. لكنه لم يحرك ساكنًا ولم ينفذ وعوده الانتخابية،
على جانب آخر فهو يختصر الإرهاب بأفغانستان والعلاقة بين داعش وطالبان. أما الصراعات الإقليمية الأخرى فهي ناتجة من القوى الاخرى ولا يسعى لتدخل فيها إلا لحماية المصالح الاميركية المتمثلة بحرية الملاحة البحرية والامدادات النفطية للولايات المتحدة وضمن أمن إسرائيل.

وإن الإدارة الامريكية تشجع نهج المصالحة العربية الإسرائيلية وفقا لمنظور الاتفاقات الابراهيمية، وتسعى لتكون على علاقة جيدة مع كل الدول الاخرى مثل إيران .
إلا جو بايدن في سياسته الخارجية كان متوحشًا جدا فهو يريد كل شيءٍ مقابل لا شيءٍ مخالفًا كل قواعد اللعبة السياسية، مما أدى لتحول جو بايدن من الرئيس الاميركي إلى مجرد رئيس لحزب أمريكي، حيث أن حضور المعارضة الأمريكية في سياسة الخارجية الامريكية أصبح ظاهرًا ومؤثرًا، وأصبحت علاقات الدول بالحزب الجمهوري تدفعها لمعارضة جو بايدن

3- https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf?fbclid=IwAR1TzKRJldC3KOYMwb0PMPg6EXbESu-lvVJEChMhkyKT-WO-yVUAji71ON0

دون أن يعني أنها تعارض الولايات المتحدة الامريكية. جو بايدن فشل بأن يكون رئيسًا لكل الأمريكيين لأنه لا يخدم مصالح كل الامريكيين خصوصًا الشركات الدولية العابرة للحدود.

الخطوة الثالثة: مؤتمر حزب العمال لولاية نيو ساوث ويلز

عقد مؤتمر ولاية نيو ساوث ويلز 2022 يومي السبت 15 والأحد 16 أكتوبر 2022. مؤتمر الولاية هو أعلى هيئة لصنع القرار في حزب العمال بنيو ساوث ويلز. يمكن لجميع أعضاء الحزب حضور المؤتمر كأعضاء مراقبين. والهدف الأساسي للمؤتمر رسم سياسة الحزب في الولاية، ومع اقتراب موعد انتخابات ولاية نيو ساوث ويلز لعام 2023. وسيكون خطاب معالي رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي الساعة الحادية عشر من صباح يوم السبت، ومناقشة علاقة استراليا بالعالم الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأحد حسب جدول أعمال المؤتمر[4].

وفي معالي رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي تطرق لسياسية الحزب الداخلية وكذلك لقضايا دولية، مع غياب تام لقضايا الشرق الأوسط[5]، حيث قال معاليه على الصعيد الدولي: تتولى حكومتنا هذه المهمة في وقت يسوده عدم يقين عالمي كبير.

- الصراع العسكري في أوروبا
- الاضطرابات الاقتصادية في المملكة المتحدة

4- https://assets.nationbuilder.com/nswlabor/pages/12933/attachments/original/1665633992/2022_State_Conference_-_Agenda_Committee_Report_v3.pdf?1665633992

5- https://www.pm.gov.au/media/address-nsw-labor-conference?fbclid=IwAR3K8SA0ZICStbiIZ52_usx1QDFkvkfwyQ5z4Brj9166yulGO2kOky0ZgK8

- مخاطر الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة
- التحديات الأمنية المستمرة في منطقة المحيط الهادي
- التضخم الاقتصادي في جميع الدول الغربية
- السياسة النقدية الاسترالية وقوة الدولار الاسترالي
- التغير المناخي واستخدام الطاقة النظيفة
- مستقبل العلاقات التجارية الاسترالية والبحث عن موردين جدد.
- التزام استراليا بالتحالف العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية
- إعادة جدولة الدين الاسترالي الخارجي للدول المتأزمة اقتصاديًا .

وهذا يعني أن مؤتمر حزب العمال الاسترالي في ولاية نيو ساوث ويلز لم يرفع للمؤتمر العام أي توصية (معلنة) بخصوص إعادة دراسة موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ولم يخرج أي نص غير ما عرضه رئيس الوزراء بخصوص ملف السياسة الخارجية.

الخطوة الرابعة: جريدة الجارديان الاسترالية تكتشف تغيرات في الصفحة الالكترونية الرسمية الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية

في صباح يوم الاثنين 17-10-2022 تفاجئ الاستراليون بخبر نشرته جريدة الجارديان الاسترالية، خبر غير مألوف في مجتمع يؤمن بالتقاليد الإنجليزية التي تقدس النظام وتطبيق القانون بشكل صارم، فالفوضى ممنوعة ولابد أن يكون كل قرار واضح وله إعلان رسمي، وإن موضوع التسريبات الصحفية أمر يبقى في ملف الإشاعات مادام الإعلان الرسمي لم يتم التصريح به بشكل رسمي. لذا كان هذا الخبر مقلق للجميع وكان لابد الإسراع تقويم آلية اتخاذ القرار، وهذا ما حدث اليوم التالي من قبل معالي وزيرة الخارجية.

وهذه ترجمة للمقال (أو التسريب الصحفي)
استراليا تسقط بهدوء اعترافها بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل[6]

حصريًا: قرار رئيس الوزراء السابق سكوت موريسون بالاعتراف رسميًا بالقدس الغربية تراجعت عنه حكومة حزب العمال.

تخلت استراليا بهدوء عن اعترافها بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل، وألغت الصيغة اللغوية التي تبنتها حكومة سكوت موريسون (حكومة الأحرار السابقة) بعد أن نقلت الولايات المتحدة سفارتها من تل أبيب. فقد حافظت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة على موقف الحزبين (حزبي الأحرار والعمال) بأن استراليا "ملتزمة بحل الدولتين الذي تتعايش فيه إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، بسلام وأمن، داخل حدود معترف بها دوليًا".

6- https://www.theguardian.com/australia-news/2022/oct/17/australia-quietly-drops-recognition-of-west-jerusalem-as-capital-of-israel?fbclid=IwAR3Aokjxn7CqZeYbZsel5TJFlrW9bmtCv7YxiLyxWeZfWmzMZ7Oy_zVRWKk

لكنها حذفت في الأيام القليلة الماضية جملتين من موقعها على الإنترنت تمت إضافتهما لأول مرة بعد أن كشف رئيس الوزراء آنذاك موريسون النقاب عن سياسة استرالية جديدة قبل أربع سنوات.

وجاء في الجمل المحذوفة حديثًا: -"تماشيًا مع هذه السياسة طويلة الأمد، اعترفت استراليا في كانون الأول/ ديسمبر 2018 بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، كونها مقر الكنيست والعديد من مؤسسات الحكومة الإسرائيلية". "استراليا تتطلع إلى نقل سفارتها إلى القدس الغربية عندما يكون ذلك عمليًا، وبعد تحديد الوضع النهائي لحل الدولتين ودعم استمراره".

كانت معالي وزيرة الخارجية، بيني وونغ، قد صرحت في عام 2018 (كان وزيرة خارجية الظل وقتها) أن حزب العمال "لا يؤيد الاعتراف من جانب واحد بالقدس عاصمة لإسرائيل وأن الحكومة العمالية القادمة ستعاكس هذا القرار" - لكن الصيغة اللغوية ظلت على الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية حتى الأسبوع الماضي.

تم تحديث القسم الخاص بإسرائيل من الموقع الإلكتروني بعد أن طرحت جريدة الجارديان الاسترالية أسئلة على الحكومة حول هذا الموضوع. وقال متحدث باسم "وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية ": "تواصل الحكومة الاسترالية النظر في الوضع النهائي للقدس كمسألة يجب حلها كجزء من أي مفاوضات سلام".

يعتبر وضع القدس من أكثر القضايا حساسية في الصراع الطويل الأمد، بالنظر إلى أن كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين يطالبون بها كعاصمة لهم. تعتبر القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة أرضًا فلسطينية محتلة بموجب القانون الدولي منذ حرب الأيام الستة عام 1967. وقد قال القادة الإسرائيليون مرارًا وتكرارًا أن القدس هي العاصمة "الأبدية وغير المقسمة" لإسرائيل.

في عام 2017، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (وزارة الخارجية) توجيهاته بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لأنه "قرر أن الوقت قد حان للاعتراف رسميًا بالقدس عاصمة لإسرائيل". في العام التالي، في الأسبوع الأخير من حملة حزب الأحرار الانتخابية لدائرة وينتورث[7] Wentworth، أعلن اسكوت موريسون أنه "منفتح" بشأن اتباع الخطوة الأمريكية ووعد بمراجعة الحكومة الاسترالية.

في ذلك الوقت، اتهم حزب العمال موريسون بالتلاعب[8] "تلاعب ذو مناصب سياسية الذين يحددون السياسة الخارجية الاسترالية طويلة الأمد بعد خمسة أيام من الحملة الدعائية

7- انتخابات تكميلية بعد استقالة مالكولم تورنبول Malcolm Turnbull رئيس وزراء استراليا 2015-2018 من البرلمان الاتحاد/ وكان لابد من انتخاب نائب جديد لدائرة وينتورث الانتخابية.

8- استغلال منصبه كرئيس وزراء لكسب الانتخابات التكميلية عن طريقة استماله أصوات الجالية اليهودية التي تشكل أكثرية أصوات الناخبين في دائرة وينتورث. فلم يكن القرار ضمن السياسة الخارجية للحكومة قبل ذلك الوقت.

للانتخابات التكميلية". وحذرت وكالة التجسس الاسترالية الوزراء من أن الخطوة المقترحة قد "تثير الاحتجاجات والاضطرابات وربما بعض العنف في غزة والضفة الغربية".

في وقت لاحق، استقرت حكومة حزب الأحرار الاسترالية على سياسة احتياطية لم تصل إلى حد ترامب. فقد كانت السياسة الاسترالية الخارجية في ديسمبر 2018 هي الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل ولكن لن يتم نقل السفارة الاسترالية إلى القدس إلا بعد اتفاق سلام. كما أقر موريسون "بتطلعات الشعب الفلسطيني لدولة مستقبلية عاصمتها القدس الشرقية"، بينما قال إن "تمسك العبيد بالحكمة التقليدية على مدى عقود" لن يؤدي إلا إلى ترسيخ "الجمود الفاسد".

قال رئيس بعثة المفوضية العامة لفلسطين لدى استراليا ونيوزيلندا والمحيط الهادئ، عزت عبد الهادي، إن "توقعه وأمله" أن تغير حكومة حزب العمال الجديدة سياستها في عدد من المجالات. وقال "من وجهة نظرنا قضية القدس الشرقية والغربية هي من قضايا الوضع النهائي ويجب حلها من خلال المفاوضات وفقا للقانون الدولي".

وأعرب عن أمله في أن تمضي الحكومة الأسترالية الجديدة في "الاعتراف الفوري بدولة فلسطين للالتزام بقرار المؤتمر الوطني العام لحزب العمال الاسترالي عام 2018، وبقرار المؤتمر الوطني العام لحزب العمال الاسترالي 2021، وهذه القرارات تعتبر ملزمة للحكومة العمالية". في كل من 2018 و2021، أيد المؤتمر الوطني العام لحزب العمال قرارًا "يدعم الاعتراف بإسرائيل وفلسطين وحقهما في الوجود كدولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها" و "يدعو حكومة حزب العمال المقبلة إلى الاعتراف بفلسطين كدولة". إلا أن تلك القرارات لم تحدد موعدًا محددًا، واكتفت بالقول إن الحزب يتوقع "أن تكون هذه القضية أولوية مهمة للحكومة العمالية المقبلة".

في يونيو / حزيران، لم توقع استراليا على بيان[9] تقوده الولايات المتحدة بشأن إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وبدلاً من ذلك أثارت مخاوف عميقة بشأن "انتهاكات حقوق الإنسان وعدم إحراز تقدم نحو حل الدولتين العادل والدائم". فقد اتفقت سفيرة استراليا لدى الأمم المتحدة في جنيف، أماندا غوريلي Amanda Gorely، مع حجة الولايات المتحدة بأن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يفرض "تدقيقاً غير متناسب على إسرائيل" لكنها أشارت أيضًا إلى أن الحكومة الاسترالية ستسعى إلى اتباع نهج متوازن. قال غوريلي في يونيو / حزيران: "المبدأ التوجيهي لاستراليا سيكون دفع قضية السلام إلى الأمام". "تبني رؤية سياسية بالانحياز لأحد أطراف الأزمة لن يساعدنا لتحقيق الهدف النهائي للسلام الدائم".

على الرغم من الحذف الأخير للصيغة اللغوية المتعلقة بالقدس الغربية والسفارة الاسترالية، لا يزال موجز للموقع الالكتروني الخاص بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية عن

9- قالت سفيرة استراليا لدى الأمم المتحدة في جنيف، أماندا غوريلي Amanda Gorely، في بيان إلى الـ المجلس: "لم تؤيد استراليا الاقتراح القائل بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي كانت بندًا دائمًا على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان".

إسرائيل يحتفظ بالكثير من محتواه الأصلي. تقول النسختان القديمة والجديدة إن استراليا "تعارض بشدة الاستهداف غير العادل لإسرائيل في الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى". "ومع ذلك، فإننا نوضح مخاوفنا بشأن الإجراءات الإسرائيلية التي تقوض احتمالات حل الدولتين وتواصل حث إسرائيل والجهات الفاعلة الأخرى على احترام القانون الدولي"، كما ورد في كلا النسختين.

خلفية القرار

إن استمرار حزب الأحرار بالحكم لمدة سبع سنوات طويلة، وتحقيقه لانتصارات انتخابية جاء من شفافيته مع جمهوره اليميني، فقد كان يمارس سياساته الليبرالية بشكل واضح، إلا أنه أهمل عامل هام، ذلك العامل الخاص بأصوات المهاجرين، فتركيزه كان منصب نحو الجمهور الإنجليزي التقليدي. وهو الجمهور الذي حقق له الانتصار بالانتخابات.

أما حزب العمال فقد تراجع بشكل خطير بسبب افتقاده للخطط البديلة، بل أن المتابعين لسياسته في تلك الفترة، سيجد أنها وسطية أو يمينية، وأنها لا تحمل أفق لحل مشكلات البلاد. لهذه الأسباب خسر حزب العمال الانتخابات الاتحادية بشكل متتالي، فجاء قرار المكتب السياسي للحزب ضرورة المراجعة الشاملة لسياسات الحزب وخاصة بالملفات الداخلية الخاصة بالعضوية، فبدأ شبيبة حزب العمال بالتسويق لحوار شعبي مفتوح في الجامعات وكذلك في الأندية الثقافية، وتم مناقشة قضايا كثيرة تخص مشاكل اندماج المهاجرين الجدد وتوجهاتهم السياسية.

بخصوص الجالية العربية والإسلامية كانت هناك ثلاث أمور هامة تسبب عزوف أبناء الجالية من الانخراط في العمل السياسي: -

1- **ضعف تمثيل أبناء الجالية العربية والإسلامية في مراكز قيادية** للمشاركة في صنع القرار، خاصة تلك المتعلقة في مناطق سكنهم، وتساعد في حل مشاكل اندماجهم بالمجتمع.

هذه المشكلة حقيقية كانت تطرح ضمن السياسة الخفية المعروفة باستراليا البيضاء، والتمييز العنصري ضد كل ما هو غير انجليزي في بلد، تخلص من هذه السياسة بشكل رسمي منذ عام 1973. إلا أن البعض يرى أنها مازالت مستمرة بشكل غير معلن. وفي سياق آخر فإن الجيل الثاني من المهاجرين، أولئك الذين هاجر أهلهم لأستراليا، وهم تعلموا في المدارس الاسترالية، أصبحوا يشكلوا أزمة مجتمعية، حيث أنهم لا يختلفون علمياً عن زملاءهم الانجليز بالمدرسة، سوى أن بشرتهم زيتونية وديانتهم ليست بروستاتتيه.

إن حزب العمال حاول قدر الإمكان أن يتجاوز هذه المعضلة من خلال ترشيح عدد من المهاجرين لبعض المناصب القيادية، ومن أجل هذا التوجه زادت شعبيته، فقد حصد عدد كبير من المقاعد بسبب هذا النهج الجديد. وقد اتبعت نفس النهج الأحزاب الاسترالية الأخرى لكن بعد فوات الأوان، إلا أن النظرة المستقبلية تدعو إلى التفاؤل بخصوص حضور المهاجرين في مراكز صنع القرار.

ولتبيان أن موضوع العنصرية ضد المهاجرين الملونين مازال متجذر في المجتمع الأسترالي نترجم لكم جزء مقالة نشرت يوم 6-10-2021 في جريدة أخبار نيويورك (أي قبل عام) تحت عنوان: بحر من الوجوه البيضاء في "حزب التعددية الثقافية" الاسترالي[10]

تم اختيار شابة أهلها من اللاجئين الفيتناميين للترشح للبرلمان. ثم تم تجاوز أصلها الفيتنامي باعتبارها أنها شخصية بيضاء من الداخل، واندلع الجدل حول التنوع الثقافي خارج أطر تنظيمية لحزب العمال.

بقلم يان زوانغ By Yan Zhuang

ملبورن، استراليا - بدت وكأنها مرشحة سياسية مثالية في بلد يحب أن يطلق على نفسه "أنجح دولة متعددة الثقافات في العالم". تو لي Tu Le، محامية استرالية شابة وهي ابنة لاجئين فيتناميين، كان من المقرر أن تصبح مرشح حزب العمال المعارض لعضوية البرلمان في واحدة من أكثر مناطق سيدني تنوعًا. نشأت في مكان قريب، وتعمل كمدافعة عن العمال المهاجرين المستغَلين وتحظى بدعم شاغل الوظيفة. ثم تم تخطي السيدة لي.

وبدلاً من ذلك، اختار قادة حزب يسار الوسط، الذي يصور نفسه على أنه معقل للتنوع، النائبة البيضاء (الأمريكية المولد) كريستينا كينيلي Kristina Keneally، من منطقة شمال شرق سيدني منطقة الأثرياء للترشح لمقعد حزب العمال الآمن في منطقة جنوب غرب سيدني الفقيرة. لكن السيدة لي، على عكس الكثير من قبلها، لم تقبل إبعادها بهدوء. لقد دفعت هي وأعضاء شباب آخرون من اليسار السياسي إلى الجدل المفتوح حول الغياب شبه التام للتنوع الثقافي في قاعات السلطة الحاكمة في استراليا، والذي استمر حتى مع تحول البلاد بسبب الهجرة غير الأوروبية.

في حين أن حوالي ربع السكان من غير البيض، لكن أعضاء الأقليات يشكلون حوالي 6٪ فقط من البرلمان الاتحادي، وفقًا لدراسة أجريت عام 2018. وبالكاد يتزحزح هذا الرقم منذ ذلك الحين، تاركًا استراليا وراء الديمقراطيات المماثلة مثل بريطانيا وكندا والولايات المتحدة.

في استراليا، غالبًا ما يُنظر إلى مجتمعات المهاجرين ولكن لا يتم الاستماع إليها فقط: يتم التودد من أجل فرص التقاط الصور وكقواعد لجمع الأموال أو الدعاية الانتخابية، ولكن يتم استبعادهم إلى حد كبير من السلطة الانتخابية، كما قال مسؤولون منتخبون وأعضاء حزبيون. الآن، يطالب المزيد بالتغيير بعد الحسابات العالمية حول العرق مثل حركة حياة السود مهمة Black Lives Matter وانتشار وباء كورونا (كوفيد -19) الذي بلور عدم المساواة الطبقية والعرقية في استراليا.

10- https://www.nytimes.com/2021/10/06/world/australia/labor-party-diversity.html

قالت مهرين فاروقي Mehreen Faruqi (باكستانية الأصل)، عضوة مجلس الشيوخ عن حزب الخضر والتي أصبحت في عام 2013 أول امرأة مسلمة في البرلمان الاسترالية: "استراليا التي أعيش فيها والتي أعمل فيها، البرلمان، عالمان مختلفان تمامًا". "ونحن نعرف الآن لماذا هما عالمان مختلفان تمامًا. ذلك لأن الناس ليسوا على استعداد للتنحي وإفساح المجال بالفعل لهذا التمثيل". وصل رد الفعل العنيف إلى أعلى مستويات حزب العمال، الذي يأمل في إزاحة رئيس الوزراء سكوت موريسون في الانتخابات الاتحادية التي يجب إجراؤها بحلول مايو.

واجه زعيم حزب العمال، أنتوني ألبانيز، انتقادات عندما اعتبر النائبة البيضاء، السيدة كريستينا كينيلي، 52 عامًا، "قصة نجاح" مهاجرة لأنها ولدت في الولايات المتحدة. وصف بعض أعضاء الحزب نغمة التعليق بالصمت التام، وهي تهمة وجهوها أيضًا إلى رئيس الوزراء السابق بول كيتنغ Paul Keating بعد أن قال إن المرشحين المحليين "سيستغرقون سنوات للتنافس" على "مستوى القدرة التنفيذية للسيدة كينيلي، إذا كان بإمكانهم الوصول إلى هناك على الإطلاق.."

قالت السيدة كينيلي، وهي واحدة من أكبر أعضاء حزب العمال، في مقابلة إذاعية إنها "اتخذت قرارًا متعمدًا" بالسعي للحصول على مقعد جنوب غرب سيدني. لقد فعلت ذلك، على حد قولها، لأنها تمثل مجتمعًا مهملاً "لم يكن لديه أبدًا عضو محلي يجلس على أعلى مستوى في الحكومة، على مستوى رفيع على طاولة مجلس الوزراء، وأعتقد أنهم يستحقون ذلك". قالت إنها تخطط للانتقال إلى المنطقة. في النظام السياسي الاسترالي، يتم تحديد المرشحين للمقاعد البرلمانية إما من قبل قادة الأحزاب أو من خلال التصويت الداخلي لأعضاء الحزب من تلك المنطقة. لا يتعين على المرشحين العيش في المنطقة التي يسعون لتمثيلها.

عند محاولتنا الاتصال مع مكتب السيدة كينيلي للتعليق، أحالنا موظفو مكتب إلى مقابلات إعلامية سابقة. قال كريس هايز Chris Hayes، المشرع المخضرم الذي يغادر مقعد جنوب غرب سيدني، إنه أيد السيدة لي بسبب علاقاتها العميقة مع المجتمع.

قال لهيئة الإذاعة الأسترالية في آذار (مارس): "سيكون من المثير أن نكون قادرين ليس فقط على القول بأننا في حزب العمال حزب التعددية الثقافية، ولكن في الواقع نظهر ذلك في وجوهنا." قالت السيدة لي، 30 سنة، إنها تعتقد أن قيادة الحزب تهمشها لأنهك اعتبروها "مازلت مجرد متدربة بالعمل السياسي" بدلاً من كونها منافسة قابلة للفوز.

2- **قانون مكافحة الإرهاب الذي كان مخصص للجالية الإسلامية** وعلاقة بعض أفرادها بالتنظيمات الإسلامية المتطرفة، حيث تم انتهاك حقوق المواطنة الاسترالية بالكامل، وتم تجريم الأفراد من قبل إدانتهم، فقد قامت القوات الخاصة الاسترالية اقتحام البيوت

والمؤسسات التجارية بشكل تعسفي، وتركيب كاميرات مراقبة داخل المساجد والتفتيش العنصري لكل من له ملامح حربية في محطات القطار والمطارات، والكثير من الأمور العنصرية ضمن العقاب الجماعي للجالية الإسلامية، في أسباب سيتم دراستها بشكل مفصل بوقت لاحق.

وقد سبق أنشرنا في فبراير/ شباط في مركز الانطلاقة للدراسات سجل المنظمات الإرهابية ضمن القانون الاسترالي عام 2022، وها قد تغيرت الحكومة وأصدرت تحديثاتها التي لم تغير شيئاً مهماً بالسجل[11]، حتى يتم تجريم كل العاملين مع التنظيمات الإسلامية حتى لو لم يتعرض أي استرالي لضرر من قبل تلك التنظيمات مثل حركة الجهاد الإسلامي. كما أن التقرير لا يقوم بتجريم أي منظمة صهيونية تقوم بأعمال عدوانية ضد الفلسطينيين المدنيين، إلا أنه يذكر أن أحد الأسباب بتصنيف هذه المنظمات بالإرهابية بأنها قد تسبب أعمالها المستقبلية بقتل استراليين أثناء زيارتهم لدولة إسرائيل.

لعل أكبر جريمة ارتكبتها حكومة الأحرار السابقة قرارها بأن حركة حماس حركة إرهابية وممنوع تمويلها أو تمويل العاملين بمؤسسات تابعة لها بما فيها وزرات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وهذا سبب ذعر لدى أبناء الجالية الفلسطينية واحتمالية منعهم من إرسال حوالات مالية لذويهم أو لمؤسسات العمل الخيري. إلا أن النشطاء من الجالية وخاصة المحامية رامية سلطان، جعلت الحكومة تجمد قرارها بخصوص التحويلات المالية للعمل الخيري في قطاع غزة وكذلك المساعدات المالية للعائلات المحتاجة. وبعد أقل من شهر من صدور القرار أقامت مؤسسة مساعدة أطفال غزة Gaza Childrens Fund مهرجانها السنوي لجمع التبرعات بنجاح

نشرت وكالة أي بي سي الاسترالية في يوم 17-02-2022
مقالة بعنوان: إدراج حماس بالكامل كمنظمة إرهابية من قبل الحكومة الاسترالية[12]

11- https://www.nationalsecurity.gov.au/what-australia-is-doing/terrorist-organisations/listed-terrorist-organisations آخر تحديث حصل يوم 6-10-2022

12- https://www.abc.net.au/news/2022-02-17/hamas-palestinian-listed-as-terrorist-group-australia-government/100839262

ستدرج الحكومة الاتحادية حركة حماس الفلسطينية بأكملها كمنظمة إرهابية، بما في ذلك جناحها السياسي. تم إدراج الجناح العسكري لحركة حماس بالفعل من قبل استراليا، لكن الحكومة الاتحادية ستنضم الآن إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسرائيل وآخرين في توسيع التصنيف ليشمل الفرع السياسي للجماعة الإسلامية الأصولية.

تتمتع حماس بالأغلبية في برلمان السلطة الوطنية الفلسطينية. وقالت وزيرة الداخلية كارين أندروز Karen Andrews إن آراء حماس "مقلقة للغاية". وقالت أندروز: "لا مكان في استراليا لأيديولوجياتهم البغيضة". "من الضروري ألا تستهدف قوانيننا الأعمال الإرهابية والإرهابيين فحسب، بل تستهدف أيضًا المنظمات التي تخطط وتمول وتنفذ هذه الأعمال".

وتقول شبكة المناصرة الاسترالية الفلسطينية (APAN) إنها "لا توافق بشدة" على محتوى قائمة الإرهاب، مضيفة أن إدراج حماس بها لن يفعل شيئًا لدفع قضية السلام. وأثارت الشبكة (APAN) مخاوفها من أن هذا الإدراج "لن يتسبب إلا في المزيد من المعاناة لمليوني شخص يعيشون حاليا تحت الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 15 عاما".

وقال المطران جورج براوننج George Browning رئيس الشبكة (APAN): "فشلت الحكومة في واجبها في البحث عن حل سلمي وأظهرت أنها تطبق مجموعة من القواعد على فلسطين وأخرى على إسرائيل". "العملية بأكملها التي أدت إلى هذا التصنيف قادها أولئك الذين لديهم قوة دفع سياسي لها مصالح شخصية مع الجماعات الموالية لإسرائيل فقط للحصول على أدلة إدانة جديدة للفلسطينيين".

يمكن أن يتعرض أي شخص مذنب بارتكاب جرائم منظمة إرهابية، بما في ذلك العضوية أو التجنيد أو تلقي التدريب أو الحصول على أموال لمنظمة إرهابية، للسجن لمدة تصل إلى 25 عامًا.

في عام 1987 تأسست، حركة المقاومة الإسلامية حماس - الاسم الكامل لحركة المقاومة الإسلامية – من أجل أن تعارض وجود إسرائيل ومحادثات السلام، وبدلاً من ذلك تدعو إلى "المقاومة المسلحة" ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وقد وصف زعماء حزب الله في السابق تصنيفات الإرهاب الاسترالية على أنها تكشف عن "انحياز للاحتلال الإسرائيلي".

من جانب آخر رحب بيتر فيرتهايم Peter Wertheim، المدير التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الاستراليين (ECAJ) بالخطوة، قائلاً إنهم "يثنون بحرارة على الحكومة" لقرارها. وقال إن "قادة حماس السياسيين أشرفوا وشاركوا بشكل

مباشر في العمليات والأنشطة الإرهابية. وقد اعترفوا في سياقات مختلفة بأن الجناح العسكري لحركة حماس تابع للقيادة السياسية". وأوصت لجنة المخابرات والأمن البرلمانية بتوسيع القائمة لتشمل حماس بالكامل في تقرير صدر في أكتوبر تشرين الأول من العام الماضي. وقدم المجلس التنفيذي لليهود الاستراليين (ECAJ) تقارير مكتوبة وشفوية للتحقيق البرلماني. (انتهى المقال)

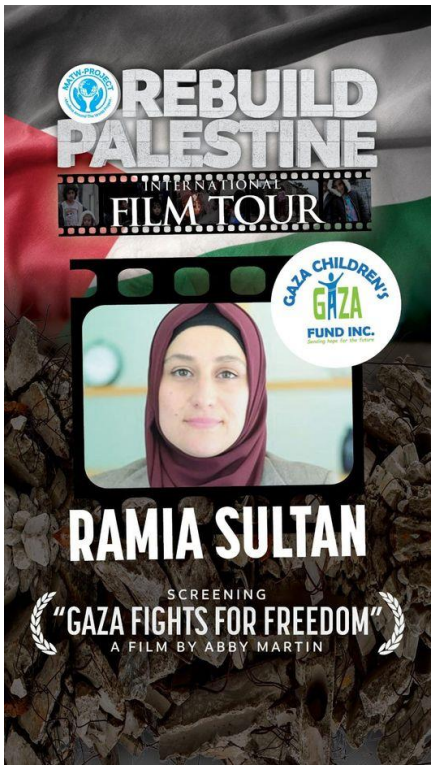

أما الذين يروجون أن انتصار حزب العمال بالانتخابات الاتحادية كان سبب عودة تمويل الأعمال الخيرية في قطاع غزة، وأنه تم إلغاء قرار الحكومة السابق باعتبار حركة حماس حركة إرهابية وممنوع تمويلها، يتناسون أن نشطاء الجالية الإسلامية منعوا حكومة الأحرار بتطبيق القانون، وتحويل الأموال لقطاع غزة لم يتوقف ليوم واحد. وإن مشاريع مؤسسة مساعدة أطفال غزة مؤسسة خيرية غير تابعة لحركة حماس، ولا تقدم لها أي مساعدة مالية.

وضمن شروحات قائمة المنظمات الإرهابية عن حركة حماس: "من الصعب تحديد نسبة الأموال التي خصصتها حماس لأنشطة الكتائب المتعلقة بالإرهاب. في حين أن إيران معروفة بتمويل الكتائب، فإن تمويل حماس يأتي من مجموعة من المصادر الرسمية والخاصة بما في ذلك الدول والشركات والجهات المانحة الفردية والجمعيات الخيرية". ولابد التنويه أن حركة حماس مازالت منظمة إرهابية ضمن أخر تحديث لقائمة المنظمات الإرهابية التي صادقت عليها حكومة حزب العمال في 2022-10-6.

4- **الانحياز لإسرائيل بشكل سافر**، ضمن علاقة تاريخية سبقت قيام إسرائيل نفسها، وقد شاركت استراليا باحتفالية مائة عام لمعركة بئر السبع التي خاضتها قوات الخيالة الاسترالية ضد الجيش العثماني[13] على اعتبار أن هناك واجب ديني يحتم قيام إسرائيل والدفاع عنها هو ضمن معتقد ديني رائج في استراليا. بالتأكيد أن الحزب الوطني هو الأقرب إلى هذه الأفكار، كما أن حزب الأحرار له موقف ثابت في دعم الحركة الصهيونية، ويعتبر العلاقات الاسترالية الإسرائيلية لها متانة تاريخية وتوافق في الرؤى المستقبلية، يتم ترويج لها بإعلام رسمي منحاز للرواية الإسرائيلية، ومواقف سياسية داعمة لكل ما يصدر عن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتجريم كل يعادي إسرائيل.

13- https://www.abc.net.au/news/2017-10-29/following-the-footsteps-of-the-heroes-of-beersheba/9095646

قدم رئيس الاتحاد الصهيوني الاسترالي، جيريمي ليبلر، جائزة القدس[14] إلى رئيس الوزراء سكوت موريسون

يوم الخميس الموافق 21-11-2019. تم منح جائزة القدس بشكل مشترك من قبل الاتحاد الصهيوني الاسترالي والمجلس الصهيوني لولاية نيو ساوث ويلز والمنظمة الصهيونية العالمية. قبل منح الجائزة، قال السيد ليبلر، "خلال ما يزيد قليلاً عن عام كرئيس للوزراء، قدم السيد موريسون مساهمة قوية في العلاقة الممتازة بالفعل بين استراليا وإسرائيل".

وتابع السيد ليبلر، "منذ توليه منصبه، اعترف رئيس الوزراء بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل وأنشأ مكتبًا للتجارة والدفاع في المدينة. كما قام بتغيير نمط تصويت استراليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك التصويت الآن ضد القرار المهين الذي ينص على أن أي مطالبات يهودية بالقدس هي "باطلة وباطلة". في وقت سابق من هذا العام، وصف السيد موريسون الأمم المتحدة بأنها "المكان الذي يتم فيه التنمر على إسرائيل وحيث يتم تغطية معاداة السامية بلغة تتعلق بحقوق الإنسان". وقال ليبلر في خطابه الذي منح رئيس الوزراء الجائزة، "الرابطة بين استراليا وإسرائيل قوية ولا تتزعزع". وردد رئيس الوزراء صدى هذه المشاعر فيما بعد.

في إشارة إلى زيادة معاداة السامية في جميع أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص، الاحتمال المقلق لحكومة بقيادة جيريمي كوربين في المملكة المتحدة، قال السيد ليبلر لرئيس الوزراء مساء الخميس، "عندما يتزايد اليهود في أماكن أخرى في الشتات قلقون بشأن مكانهم في السياسة السائدة المعاصرة ... القيادة الحقيقية تضيء مشرقة. لك قيادة حقيقية، رئيس الوزراء. لك صداقة حقيقية. وهذا هو جوهر هذه الجائزة الدولية المرموقة ".

وقال رئيس الوزراء سكوت موريسون إنه يشعر بالتواضع لقبول الجائزة، وشدد على أهمية الدفاع عن حق إسرائيل في الوجود في مواجهة التهديدات المتزايدة. "سوف نقول ذلك طالما لدينا أنفاس." وقال "إسرائيل منارة للديمقراطية ... يمكن لإسرائيل دائمًا الاعتماد على استراليا". وأعرب رئيس الوزراء في خطابه عن اعتزازه بقبول استراليا لأكبر عدد من الناجين من الهولوكوست، باستثناء إسرائيل.

حزب العمال

أقر حزب العمال الاسترالي[15] تعديلاً على برنامجه السياسي الذي يعترف بفلسطين كدولة. تم اتخاذ القرار في المؤتمر العام لحزب العمال الاسترالي يوم الثلاثاء، 30 مارس 2021. أثار على الفور غضب المنظمات الموالية "لإسرائيل" والمحللين الإعلاميين في استراليا وأماكن أخرى، ويلزم التعديل حكومة عمالية مستقبلية بجعل الاعتراف بفلسطين "أولوية

14- https://www.zfa.com.au/jerusalem-prize-presented-prime-minister-scott-morrison/

15- https://www.palestinechronicle.com/the-right-step-australias-labor-party-recognizes-the-state-of-palestine/

مهمة." ألزم حزب العمال الاسترالي نفسه أيضًا بحل الدولتين لفلسطين "وإسرائيل"، كعنصر أساسي في أجندة سياستهما الخارجية في الانتخابات القادمة.

وهناك تنويه هام جداً لفهم طبيعة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بأنها جاءت على صيغة منصة عمل Platform مقدمة من المؤتمر لم يتم مناقشتها أو التصويت عليها لتصبح قرار Resolution ملزم للحكومة المنتخبة.

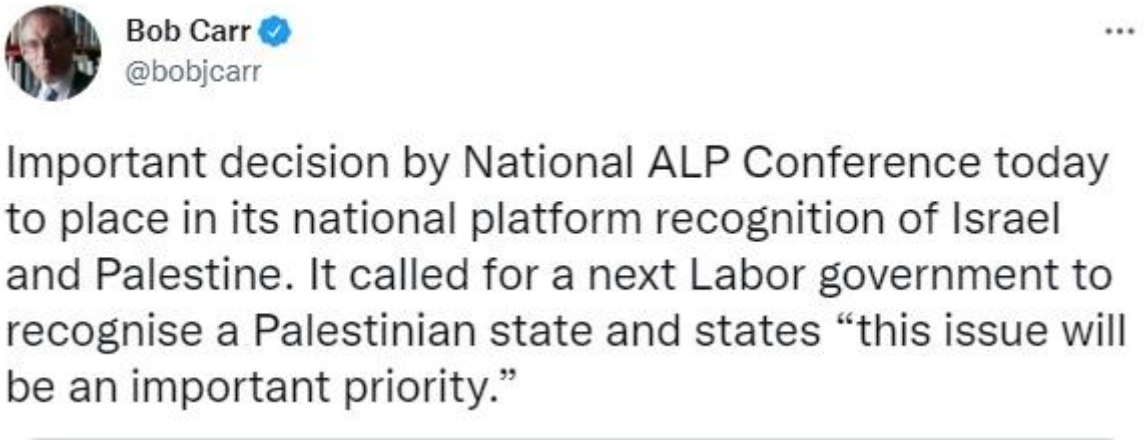

ولتخفيف المخاوف من تحول السياسة العامة لحزب العمال الاسترالي ضد "إسرائيل"، قال النائب عن حزب العمال الاسترالي، جوش بيرنز Josh Burns، إن حزب العمل "سيظل مؤيدًا لحل الدولتين و ... سيبقى من أصدقاء أقوياء وثابتين "لدولة إسرائيل".

إلا أن البيان الختامي[16] للمؤتمر العام لحزب العمال الاسترالي صادق على قرار بشكل واضح (صفحة 117): أن المؤتمر العام لحزب العمال الاسترالي يدعم الاعتراف بحق "إسرائيل" وفلسطين في الوجود كدولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويدعو حكومة العمال القادمة للاعتراف بفلسطين كدولة. ويتوقع المؤتمر العام لحزب العمال الاسترالي أن تكون هذه القضية أولوية مهمة لحكومة العمل المقبلة.

فقد لعبت استراليا دورًا مهمًا في تشكيل "دولة إسرائيل" بعد الحرب العالمية الثانية[17]. كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة، هربرت فير إيفات Herbert Vere Evatt، وزير خارجية حزب العمال الاسترالي آنذاك، تبنى القرارات التي أدت إلى تقسيم الانتداب البريطاني لفلسطين والاعتراف "بدولة إسرائيل". استمر دعم إسرائيل في ظل الحكومات المتعاقبة. في أزمة السويس عام 1956، وقفت حكومة روبرت جوردون مينزيس Robert Gordon Menzies مع بريطانيا وفرنسا في دعم هجوم إسرائيل على مصر. في الأمم المتحدة، فإن استراليا هي واحدة من عدد متضائل من الحلفاء الأمريكيين الذين يدعموا "إسرائيل" في سلسلة من عمليات التصويت التي تدين "إسرائيل".

16- https://alp.org.au/media/2594/2021-alp-national-platform-final-endorsed-platform.pdf

17- https://theconversation.com/the-labor-party-has-long-struggled-over-a-position-on-israel-and-palestine-heres-why-162611

أدت الخلافات حول فلسطين إلى انقسام الاتحاد الوطني للطلاب الاستراليين في منتصف السبعينيات. كتبت جوليا جيلارد Julia Gillard (أصبحت رئيسة وزراء استراليا من 2010 إلى 2013) في مذكراتها أن هذه المناقشات ساهمت في تعاطفها الشديد مع "إسرائيل". تم اختبار تعاطفها عندما دفع بوب كار Bob Carr، وزير الخارجية آنذاك، لتعديل دعم استراليا التلقائي "لإسرائيل" في تصويت الأمم المتحدة. حشد كار دعمًا كبيرًا داخل التجمع، وامتنعت (أي لم تعارض) استراليا عن التصويت في الجمعية العامة على الاعتراف الفلسطيني.

بحلول عام 2012، بدأت المواقف داخل حزب العمال في التحول. عندما كان غاريث إيفانز Gareth Evans وزيرا للخارجية في حكومتي روبرت جيمس لي هوك Robert James Lee Hawke وبول كيتنغ Paul Keating، كتب غاريث إيفانز عن المعضلات التي تواجه "إسرائيل" إذا رفضت الاعتراف بادعاءات الفلسطينيين. وقال في مذكراته: (إن "إسرائيل" لا يمكن أن تكون دولة يهودية، ودولة ديمقراطية، ودولة تحتل كل يهودا والسامرة التوراتية).

يرجع تحول حزب العمال إلى أسباب أيديولوجية وعملية. بوب كار صريح للغاية بشأن الأهمية المتزايدة للبنانيين وغيرهم من الناخبين العرب الاستراليين لقضية حزب العمل، مقابل الجالية اليهودية المؤثرة بالفعل، وإن كانت أصغر. لكنه رأى أيضًا تحولًا في موقف استراليا باعتباره اعترافًا ضروريًا بالقضية الفلسطينية ضد استمرار الاحتلال "الإسرائيلي" للضفة الغربية.

تقليديا، يشعر الاستراليون بإحساس بهوية وطنية متقاربة جداً مع "إسرائيل". لقد مثلت لعدة أجيال فرصة للتكفير عن أهوال الهولوكوست، وكانت استراليا خالية إلى حد كبير من هذا النوع من معاداة السامية غير التأملية التي تلطخ الكثير من الجدل حول "إسرائيل". ليس من المستغرب أن تجد الحكومة القوية والدعم الإعلامي "لإسرائيل" رد فعل في التعاطف المؤيد للفلسطينيين بين العديد من الاستراليين، ومعظمهم من اليسار. يزعم مؤيدو "إسرائيل" أن هذا سخط انتقائي ويشتكون من أن الإدانة أقل بكثير لأنظمة قمعية متساوية أو أكثر أقرب إلى الوطن. ولكن كما يشير كل من إيفانز وكار، تدعي "إسرائيل" أنها دولة ديمقراطية ويجب أن تخضع للمساءلة من قبل معايير الديمقراطيات الليبرالية الغربية.

ما هي سياسة حزب العمال اتجاه فلسطين[18]؟

تقرير عن منتدى سياسات الشرق الأدنى (NEPF) يوم 26-05-2022
بقلم الكسندر لانجلوا ALEXANDER LANGLOIS

مع فوز حزب العمال الاسترالي (ALP) في الانتخابات البرلمانية الاسترالية في 21 مايو، قد تكون بعض التحولات السياسية وشيكة. لا يقتصر هذا على السياسة الخارجية، وهي

18- https://nepf.org.au/index.php/what-will-be-labors-policy-on-palestine/

مساحة دعمها تاريخياً شراكة واسعة من الحزبين (حزب الأحرار وحزب العمال) في كانبيرا. ومع ذلك، فإن البرنامج السياسي لـ ALP لعام 2021 يشير إلى أن الحزب يمكنه استكشاف سلسلة من الأساليب الجديدة التي تعيد توجيه نهج السياسة الخارجية الاسترالية وشبكة العلاقات الدولية، لا تقتصر على قضية فلسطين، إذا كان على استعداد لإنفاق رأس المال السياسي والمجازفة.

بشكل عام، يعد حزب العمال الاسترالي (ALP) من الناحية التاريخية من المؤيدين لإسرائيل، ويرجع ذلك إلى جهود وزير الخارجية السابق للحزب، هربرت "دوك" إيفات Herbert Evatt "Doc"، بصفته رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة، للدفاع عن قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 وساهم بإصداره، والقرار الذي قسّم الانتداب البريطاني لفلسطين وأدى إلى الاعتراف الرسمي بدولة إسرائيل في عام 1949. أنتجت السياسة الاسترالية عمومًا دعمًا من الحزبين لإسرائيل وحل الدولتين تماشيًا مع الجهود الأمريكية على المستوى الدولي، وإن كان ذلك مع أقلية يسارية في حزب العمال الاسترالي (ALP) داعمة لفلسطين.

نمت هذه الأقلية في السنوات الأخيرة، بالتوازي مع السياسة الأمريكية والحزب الديمقراطي السائد. كما هو الحال في الولايات المتحدة، عمل المنظمون على مستوى القاعدة على تعميم الحقوق الفلسطينية باعتبارها مركزية في أي موقف بشأن إسرائيل وفلسطين. وصل هذا إلى نقطة عالية خاصة في مايو 2021 أثناء القتال العنيف في غزة، وكذلك في يونيو 2021 عندما أضاف جناح حزب العمال في نيو ساوث ويلز (NSW) التابع لحزب العمال الاسترالي (ALP اعترافًا بالدولة الفلسطينية إلى برنامجه السياسي الرسمي.

على الرغم من وجود هذه اللغة حرفيًا في البرنامج الوطني للحزب لعام 2018، إلا أن الإعلان أرسل موجات صادمة في جميع أنحاء الحزب والسياسة الاسترالية، مما يسلط الضوء على الانقسامات العميقة داخل حزب العمال الاسترالي (ALP). رغم أنها ليست جدلًا جديدًا بالنسبة لحزب العمال، فقد أنتجت اللغة سلسلة من التصريحات والاتهامات العدوانية ضد الجناح اليساري للحزب. وشمل ذلك اتهامات بـ "الستالينية على غرار كوربين Corbyn-style Stalinism" واتهامات بأن المحرضين اليساريين خنقوا النقاش حول اللغة النهائية بشأن فلسطين.

على الصعيد الوطني، عمل قادة الأحزاب - بمن فيهم مرشح رئيس الوزراء أنطوني ألبانيز ووزيرة خارجية الظل بيني وونغ - بلا كلل لإعادة تأكيد دعمهم لحل الدولتين، ومعارضة حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، وحق إسرائيل للوجود والدفاع عن نفسها، مع إصرار وونغ على أن "هذا اقتراح قبل مؤتمر نيو ساوث ويلز ولا يحدد موقف حزب العمال في البرلمان الاتحادي". الأهم من ذلك، مارك دريفوس Mark Dreyfus، الذي من المحتمل أن يصبح المدعي العام الاسترالي، جادل بأن "حزب العمال لم يلتزم بالاعتراف بدولة فلسطينية"، ويتساءل بانتظام عن تأثير الاعتراف وأهميته.

وبالتالي، في حين أن المخاطرة بالتأكيد بإفراط في التبسيط، فإن الانقسام داخل حزب العمال الاسترالي (ALP) يعكس الانقسام في الحزب الديمقراطي الأمريكي - على وجه التحديد واحد من قيادة الجناح اليميني للمؤسسة الوطنية المؤيدة لإسرائيل وجناح يساري أصغر، قائم على النشطاء، والدعم الشعبي المؤيد لـ- فلسطين. في النهاية، تعكس السياسات الداخلية لحزب العمال الاسترالي (ALP) اليوم سيناريو لا ترتكز فيه القوة السياسية الرئيسية وصنع القرار في المعسكر المؤيد لفلسطين، الأمر الذي يحمل تداعيات مستقبلية مهمة بعد فوز الحزب في الانتخابات.

على الرغم من أن السياسة الخارجية لاستراليا أصبحت قضية خلافية خلال الانتخابات - وهو أمر غير طبيعي بالنسبة للسياسة الاسترالية - فمن المهم عدم المبالغة في الاختلافات بين احزب الأحرار وحزب العمال. وقد عبرت وونغ عن هذا بقوة في المناقشات والبيانات العامة، ووصلت إلى حد القول "نحن جميعًا وطنيون" عندما تم الضغط عليها بشأن قضية الصين وضعفها الملحوظ في هذه القضية. في حين أن حزب العمال الاسترالي (ALP) تحمل نهجًا مختلفًا للسياسة الخارجية، على وجه التحديد من حيث علاقتها بكيفية تعاملها مع المشاركة الدولية، والبيئة، وإعطاء الأولوية للآليات الدبلوماسية على النهج الأمني، فإن احتمالية حدوث تحولات جوهرية تظل مفتوحة للنقاش، خاصة مع قيادة حزب العمال الاسترالي (ALP) وحقها. - يحذر الجناح من المخاطرة بإجراء نقاش أعمق حول قضايا السياسة الخارجية. تقع فلسطين بالتأكيد ضمن هذا الاعتبار.

بالنظر إلى تصريحات قيادة حزب العمال الاسترالي (ALP) ردًا على الاعتراف الفلسطيني، هناك ما يبرر الشك المعقول فيما يتعلق بنهج حكومة حزب العمال المحتمل تجاه هذه القضية. بيان المؤتمر الوطني بهذا الخصوص ليس ملزماً ضمن ما تم طرحه بالبرنامج الانتخابي، ونظراً للانقسام الحزبي حول إسرائيل الذي يمنح اليمين ميزة، فإنه قد يحث على الاعتراف بفلسطين لتجنب الاقتتال الداخلي الذي قد ينتج عنه استياء شعبي ونظرة قبيحة أو يضر بأولويات سياسية أخرى.

ومع ذلك، هذا لا يعني أنه من غير الممكن اتباع سياسة أكثر ودية تجاه فلسطين. في الواقع، نظرًا لتزايد التكتل المؤيد لفلسطين في حزب العمال الاسترالي (ALP)، يمكن للناشطين والسياسيين الضغط من أجل تحقيق تقدم سياسي عملي يدعم المواطن الفلسطيني العادي. يمكن أن يشمل ذلك زيادة المساعدات للأراضي الفلسطينية المحتلة - على الرغم من أن وضع حماس كمنظمة إرهابية يضر بالفرص في غزة. كما يمكن للجناح اليساري في حزب العمال أن يدفع باتجاه زيادة المشاركة مع الجماعات الفلسطينية لبناء علاقات مع الحزب، أو حتى الامتناع عن التصويت في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. في حين أن الامتناع عن التصويت هو مستوى منخفض يجب القبول به أحياناً، فمن المؤكد أنه مهم لدولة مثل استراليا التي قطعت تاريخياً خطاً أقرب إلى الولايات المتحدة بشأن هذه القضية أو ذهبت إلى أبعد من ذلك.

بالنظر إلى أن برنامج العمل فإن الحزب لديه مصلحة معلن عنها في "دعم النظام الدولي القائم على القواعد" ويدرك أن "المشاكل العالمية الحالية تتطلب حلولًا سياسية وفعالية تكلفة الحل السلمي للنزاع"، يبدو أن تحولًا متواضعًا ممكنًا، على الرغم من أن هناك فرصة لاتخاذ خطوة أكبر بالاعتراف بفلسطين، بينما يكون ذلك ممكنًا، إلا أنه يفتقر ببساطة إلى الدعم في قيادة حزب العمال الاسترالي (ALP). ومع ذلك، لن يتبنى الحزب دعم حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، أو تحسين شروط مساعدة الفلسطينيين أو تقليل التعامل التجاري مع إسرائيل، أو التحول عن مواقف حل الدولتين التي طالما تمسك بها. تتطلب هذه التغييرات تحولًا داخليًا كبيرًا داخل الحزب، والذي، بينما يجري حاليًا بطريقة مماثلة للسياسة اليسارية في الولايات المتحدة، إلا أن نتائجه ليس وشيكًا بالمنظار القريب.

سيلعب رأس المال السياسي أيضًا دورًا رئيسيًا. تركز السياسة الخارجية الاسترالية بشكل كبير على الصين، حيث يشارك كلا الطرفين عمومًا العديد من وجهات النظر المتشددة حول أنشطة بكين في آسيا والمحيط الهادئ. لن تنظر حكومة عمالية إلى فلسطين أو الشرق الأوسط كأولوية على ملف الصين ولا السياسة البيئية المحلية والدولية. علاوة على ذلك، فإن الإرهاب له الأسبقية على فلسطين فيما يتعلق بالشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بالتحالف العالمي لهزيمة داعش. لهذه الأسباب، يمكن لرأس المال السياسي أن ينفر من المخاطرة ويمنع تحولات كبيرة في الملف الفلسطيني.

بوب كار

ندوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية لوزير الخارجية الاسترالية الأسبق بوب كار تاريخ 28 فبراير 2017

بقلم خالد غنام – نشر في موقع نقطة وأول السطر[19]

تحضيراً لمؤتمر حزب العمال في ولاية نيو ساوث ويلز، يتم عقد الاجتماعات القاعدية للحزب لرفع التوصيات ومناقشة مشاكل المواطنين، وهذه الاجتماعات لا تكون مغلقة على أعضاء الحزب بل أنها مفتوحة للجمهور، فمن حق الجمهور الاستفسار عن سياسة الحزب ورفع التوصيات لمؤتمر الولاية الذي سيعقد في يونيو القادم، وبالتأكيد أن مؤتمر الولاية ينتخب ممثليه في المؤتمر العام للحزب الذي سينعقد في منتصف العام القادم. وفي هذا الاجتماع حضر مجموعة من كوادر حزب العمال من أصول عربية وممثلون عن الأحزاب والفعاليات العربية والفلسطينية، ووفد إقليم حركة فتح يتقدمهم أمين سر الإقليم الأخ عبد القادر قرانوح.

19- http://www.noqta.info/page-107205-ar.html

ففي المنطقة العربية في مدينة سدني تم رفع توصية بتبني الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وإدانة الاستيطان في المناطق المحتلة مع ضرورة إزالة كافة المستوطنات والعودة للمفاوضات لتطبيق القرارات الدولية وإنها ء الصراع على أساس حل الدولتين. وقد تم التصويت عليها في مناطق أوبرن Auburn وليدكمب Lidcombe وبراماتا Parramatta وبانكستاون Bankstown وكانتربيري Canterbury وماركفيل Marrickville ومناطق آخرى حسب ما وردنا من المصادر الحزبية. والجدير بالذكر أن عرّاب هذا المشروع هو الرئيس الأسبق بوب هوك في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، كما أن المشروع عاد بقوة مع رئيس الوزراء الأسبق كيفين رود ووزير خارجيته بوب كار، إلا أن الانقلاب الداخلي في الحزب وتولي جوليا جيليارد Julia Gillard الوزراة أوقف هذا المشروع، وبعد فوز حزب الأحرار الحاكم انهار المشروع بشكل كامل، حيث صوتت الحكومة ضد الاعتراف بالدولة الفلسطينية وصرّحت وزيرة الخارجية جوليا بيسشوب Julie Bishop بأن القدس لا تعتبر أراضي محتلة بل هي أراضي تابعة إلى إسرائيل، كما أن الحكومة رفضت إدانة الاستيطان في المناطق المحتلة وإدانة حصار قطاع غزة وأكثر من ذلك دعت رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارة أستراليا في سابقة لم تقم بها أي حكومة أسترالية سابقة بانحياز تام للجانب الإسرائيلي.

وفي اجتماع الليلة في منطقة بيكسلي Bexley تكلم عدد من كوادر حزب العمال عن آلية بناء التوصيات، وأن هذه هي المرحلة الأولى لرسم خطة حزب العمال التي سيطرحها بالانتخابات الفيدرالية القادمة، وذكرّوا الحضور على ضرورة الانتساب لعضوية الحزب وترويج أفكار الحزب، ثم تحدث مسؤول الحزب بمنطقة روكدلار Rockdale قائلا نريد أن نرفع لمؤتمر الولاية توصية، بضرورة الاعتراف بفلسطين والتمسك بحل الدولتين عن طريق المفاوضات وإدانة الاستيطان، وأن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية وندين نقل أي سفارة من تل أبيب للقدس، وضرورة إزالة كافة المستوطنات وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، أتوقع أن هذا ما تم التصويت عليه في المناطق المجاورة في جنوب وشرق مدينة سدني، والآن التصويت، شكراً لقد نجحت التوصية بالإجماع.

وهذا ما كنّا نتوقعه منكم، فهذه هي السياسة العمالية التي نؤمن بها، وقد تعلمناها من القيادات السابقة والحالية للحزب، فخلال هذا الشهر تصاعد عدد القيادات المؤيدة لهذه التوصية، ولا يوجد داعم أكبر من القائد بول كار للقضية الفلسطينية في أستراليا، فهو القائل: لابد أن يكون هناك دولة فلسطينية، والمستوطنات كلها غير شرعية، لابد أن يكون الحل الشامل يضمن تحقيق حل الدولتين الذي تدعمه 135 دولة في العالم. وإدانة نقل السفارات من تل أبيب إلى القدس. حيو معي بوب كار.

ثم خاطب بوب كار الحضور: بدون دعمكم لنا فإن التوصيات الخاصة بفلسطين لن تظهر بالمؤتمر العام للولاية. لا يوجد أي ضغط دولي على إسرائيل حتى تلتزم بالقرارات الدولية وخاصة في ظل دعم الإدارة الأمريكية الحالية لسياسات الحكومة الإسرائيلية، كما أن إسرائيل تضع العراقيل نحو أي تطور للاقتصاد الفلسطيني، بل أن إسرائيل تعرقل الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وبالتأكيد أن حكومة حزب الأحرار هي داعمة لسياسات الحكومة الإسرائيلية بل أن تاريخ حزب الأحرار دائما كان داعما لإسرائيل، كما أن الإدارة الأمريكية الحالية وتاريخ السياسة الأمريكية لم يكن يوماً داعما لحق الشعب الفلسطيني.

أشكر الحضور وأشكركم لإنجاح توصية دعم فلسطين والاعتراف بها، وسوف آخذكم من هنا إلى الخليل، إلي قرية "الكمال" النائية، حيث هناك مسبح خاص لعائلة، تبرع فيه أحد الفلسطينيين الأمريكيين لفقراء القرية، وفي أحد الأيام وصل الجيش الإسرائيلي مع ثلة من المستوطنين إلى القرية، وأخرج الجيش العائلة من المسبح وسمح للمئات من المستوطنين ليستمتعوا بالمسبح لساعات بينما العائلة الفلسطينية رهن التحقيق والاعتقال! أي تمييز عنصري ممكن أن نتصوره يحدث في الضفة الغربية، إن الغالبية العظمى من المستوطنين في الضفة الغربية هم من المتدينين المتشددين، وهم يمارسون كافة أشكال العنصرية ضد الفلسطينيين، هذه المستوطنات لابد أن يتم إزالتها حتى يمكن تحقيق حل الدولتين.

كانوا يقولوا لنا في سبعينيات أن الفلسطينيين عبارة عن إرهابيين يذبحون الإسرائيليين، لم يقولوا لنا الحقيقة، ومازال الإعلام الأسترالي لا يطرح الحقيقة كاملة بخصوص مأساة الشعب الفلسطيني، القليل من الاستراليين يعرفون أن هناك مخيمات في غزة والأردن وسوريا ولبنان، أطالب الشعب الاسترالي بضرورة قراءة الراوية الفلسطينية، فكل شخص فلسطيني عايش ظروف النكبة يمتلك حكاية مأساوية عن نزوح إجباري للشعب الفلسطيني بسبب الأعمال العسكرية من المستوطنين المسلحين الذين مارسوا جريمة بطرد آلاف الفلسطينيين من قراهم ومدنهم .

أما عن إعلاني – عندما كنت وزير خارجية - أنني لن أقبل أي مهمة تكون مع الدبلوماسية الإسرائيلية، في حكومة جوليا جيلارد، وقلت لها لقد استخدم الإسرائيليين الجوازات الاسترالية لاغتيال بحبوح في الخليج، لم يقدموا أي اعتذار ولم يحاسبهم أي أحد، ومن أجل هذا لابد أن نعترف في فلسطين لأن سياسة حزب العمال تتطلب أن نكون واضحين أننا نعترف بالدولة الفلسطينية، أتوقع أن التصويت ضد الدولة الفلسطينية يجعلنا مع الأقلية الداعمة لسياسات الحكومة الإسرائيلية، وهذا الخلاف بيني وبين جوليا بخصوص قضية التصويت في الأمم المتحدة، وكان هناك العديد من قيادات الحزبية الحالية والتاريخية كانوا داعمين لقيام الدولة الفلسطينية، لابد أن نجهّز الرأي العام في استراليا: لماذا يجب علينا التصويت مع الدولة الفلسطينية؟ وعندي – في هذه الأيام - ضيف من البرلمان الإيرلندي وقال لي: أن كل عضو بالبرلمان الإيرلندي يؤيد الاعتراف الدولة الفلسطينية، كما أن هناك العديد من الدول الأوروبية تقاطع البضائع الإسرائيلية المنتجة بالمستوطنات، وهذه المواقف التي نطمح أن تصل إليها استراليا.

المستوطنون هم العائق الحقيقي للعملية السلمية، ولابد أن يكون موقفنا حازم بإدانة الاستيطان، تصوروا إذا بنى فلسطيني غرفة صغيرة يتم هدمها من الجيش الاسرائيلي لأنها مخالفة للقانون، بينما بناء المئات المستوطنات يسكن بها المتشددون اليهود العنصريون والمدان بالقرارات الدولية لا يستحق الإدانة، لابد أن نكون واضحين أن المؤتمر العام لحزب العمال لابد أن يكون واضح في إدانة الاستيطان. كما أن الوضع في غزة أكثر من صعب بسبب الحصار، فهم غير قادرين على توفير موا د غذائية لمليوني إنسان محاصرين بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية التي تمنع المواطن الفلسطيني في غزة من ممارسة حياته الطبيعية وهذا مخالف لحقوق الانسان وللقانون الدولي. أقول لكم: فلسطين دولة ونحن نتعامل مع الحكومة الفلسطينية قد زارها كيفين راد Kevin Rudd عندما كان رئيساً للحكومة والتقى الرئيس محمود عباس بصفته رئيس دولة فلسطين في رام الله، هذا ما كنّا قد بدأناه في السابق وسوف نواصل عمله بالمستقبل، فهي ليس مجرد وعود بل تاريخ حزب وقف مع الحق الفلسطيني منذ البداية مع رئيس الوزراء الأسبق بوب هوك Bob Hawke.

قالوا لنا إذن لابد أن نعترف بإسرائيل كدولة يهودية، لو سمحتم أن هذا الموضوع طرح 2005، لابد أن نقول أننا نعترف بالدول دون أن نكون مطالبين بتحديد ما هو دين الدولة، لم تطلب أي دولة منا أن نحدد ما هو دين استراليا! ونحن نحترم حقوق الأقليات وفي استراليا نؤمن بالتعدد الثقافي والتعايش بين الأديان وهذه هي رسالتنا للعالم، ونطالب دول العالم احترام حقوق الأقليات وبالتأكيد على إسرائيل احترام حقوق الأقليات الموجودة بها.
أما بخصوص القدس، تطرح السلطة الفلسطينية أن عاصمتها هي القدس الشرقية، وتستطيع أن تعمل إسرائيل القدس الغربية عاصمة لها، لا أرى أن هناك مرونة أكثر مما تطرحه السلطة الفلسطينية لذا أرى أن دعمها سيؤدي إلى إحلال السلام المستند على حل الدولتين وإزالة الاستيطان. أما سبب تغير السياسة الاسترالية هو أن حزب الأحرار أوقف مساعينا، وبعدها أصبحت حكومة الأحرار متحيزة لإسرائيل فكل قرارات الحكومة الأسترالية الحالية داعمة لإسرائيل.

في فلسطين، الوضع على الأرض عبارة عن مأساة يومية هناك قتل يومي وهدم للبيوت وحواجز بكل مكان لابد أن يصل الشعب الفلسطيني لمرحلة الاستقلال، علينا أن نقرأ الرواية الفلسطينية، ماذا يعني نكبة، أقرأوا قصص العائلات الفلسطينية التي نزحت. سوف يكون هناك مؤتمر الولاية في شهر يوليو وبعدها المؤتمر العام، هذه الأفكار لابد أن تتدرج حتى نصل إلى أن يتبنى الحزب وجهة نظرنا بالاعتراف في فلسطين، لابد للاحتلال أن ينتهي ولابد أن نرى الدولة الفلسطينية. وفي ختام كلمة بوب كار كان هناك تصفيق حار من قبل الحضور، ثم تم إحضار علم فلسطيني وتم التقاط صور لبوب كار والحضور مع العلم الفلسطيني.

<u>عشاء تكريمي لنواب حزب العمال الاسترالي</u>

بقلم الأخ منير محاجنة أبو سند بتاريخ 16-10-2017
تنظيم الهيئة الوطنية الفلسطينية في استراليا/ م ت ف
وبحضور السفير الفلسطيني السيد عزت عبد الهادي

من منطلق تعزيز العلاقات وتمتينها وتنميتها مع كافة الأحزاب السياسية الغربية المؤيدة لحقنا الوطني والسياسي، وإيماناً منا بضرورة اختراق كافة الساحات، وتكريماً لكل الذين يدعمون قضيتنا العادلة، وعلى رأسهم حزب العمال الاسترالي (المعارض) الذي كان له مواقف ايجابيه حول موضوعة الاعتراف بالدولة الفلسطينية ولا سيما في مؤتمره الأخير والذي أكد من خلاله ان الحزب سيعترف بدولة فلسطين في حال فوز الحزب في الانتخابات القادمة.

جدير ذكره ان السيد بوب كار وزير خارجية استراليا الأسبق كان قد لعب دوراً بارزاً في الحملة الحزبية داخل صفوف العمال لبلورة قرار الاعتراف بدولة فلسطين ورفض الاستيطان والتأكيد على حل الدولتين.. هذا ولا يفوتنا الاشادة بدور الأخ شوكت مسلماني عضو البرلمان عن حزب العمال الذي كان مدافعاً شرساً عن قضيتنا تحت قبة البرلمان مستخدماً حقه الطبيعي في طرح وشرح القضية الفلسطينية مما دفع اللوبي الصهيوني الى استخدام نفوذه باتجاه ابعاده عن موقعه القيادي في حزبه الا ان محاولاتهم باءت بالفشل نظراً لالتفاف الجالية العربية حوله.

كما لا ننسى النائبة لي ريانون Lee Rhiannon عن حزب الخضر الاسترالي التي ناضلت بكل قوة من اجل فلسطين وما زالت رغم ما تتعرض له من ضغوط يقف خلفها اللوبي الصهيوني... ونشكر أبناء الجالية الفلسطينية الذين تميزوا بالرقي والمشاركة في هذه الليلة، وكذلك الأحزاب العربية والجمعيات والتنظيمات والشخصيات وكل أصدقاء فلسطين من كتاب وأكاديميين وحزبيين ونقابيين وبرلمانيين..

عاشت فلسطين
عاشت الصداقة الفلسطينية الأسترالية
معاً وسوياً نحو القدس

مقالة بعنوان: بوب كار والجالية الاسلامية اللبنانية
بقلم هاني الترك - جريدة التلغراف – 5-7-2018

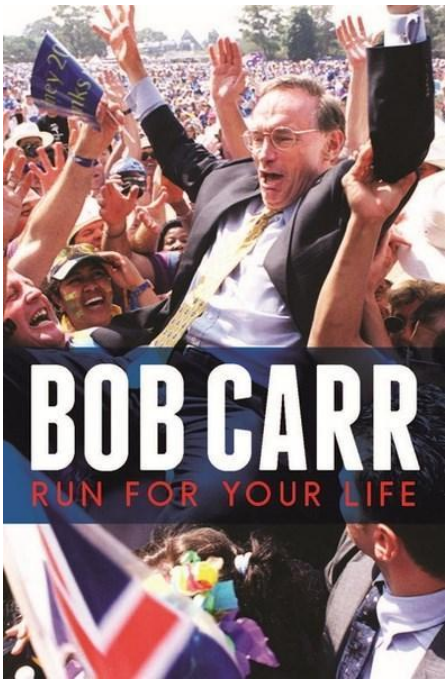

منذ نحو شهر مضى قابلت رئيس حكومة نيو ساوث ويلز الأسبق بوب كار وقال لي انه بعد اصدار كتابه الجديد Run For Your Lifeسوف يطلقه في حفل خاص للجالية العربية.. وتناول الكتاب في جزء منه تجربة كار اثناء ترأسه الحكومة مع الجالية العربية.

يقول كار في مقتطفات من كتابه انه عام 2003 حينما قام بزيارة تفقدية الى سجن غولبورن سوبر ماكس وهو سجن داخل سجن.. أي ذات تدابير أمنية مشددة.. وداخل الزنزانة بلال سكاف المحكوم عليه بالسجن لمدة 55 عاماً وبعد الاستئناف خُفضت الى 28 عاماً. ويقول كار لو قابلت سكاف المسجون فترة عقوبة مطولة سوف يقول له ان احدى ضحايا جريمته قد امضت يوماً كاملاً في المحكمة مسترجعة الجريمة المؤلمة التي اوقعتها بها عصابة سكاف وان سكاف يتحمّل المسؤولية.

ويضيف كار: «سأقول لسكاف لقد زرت لبنان وهناك الناس الطيبون الكثيرون وجعلتهم يشعرون بالعار من جريمتك الشنعاء وعليك ان تقدم الاعتذار عن ارتكابها وتتحمّل النتائج القاسية بالسجن حتى ان وسائل الاعلام الاسترالية قد شعرت بقسوة الحكم. ويضيف كار: «لكني قررت عدم التحدث مع السجين سكاف.. فقد استحوذت جريمة الاغتصاب الجماعي على اهتمام الناس في المجتمع وفي لاكمبا حيث اصدرت على عدم ترشّح المحامي طلال ياسين المسلم اللبناني الذي كان حزب العمال مزمعاً على ترشيحه لمقعد نيابي ولكن لم يتمكن الحزب بسبب شعور المجتمع بالغضب من الجريمة نحو الجالية الاسلامية اللبنانية بسبب جريمة سكاف.. ولم يكن القرار عدم الترشح عادلاً نحو ياسين.

لذلك اقترحت بعض الشخصيات المميزة في الجالية الاسلامية مثل الدكتور جمال ريفي ومهى عبدو والكاهن الماروني جيفري عبدالله وقيصر طراد ورنده قطّان بخطة أُعتمد لها اربعة ملايين دولار من اجل تحسين العلاقة بين جامع لاكمبا والمجتمع. وتتضمن الخطة تسليح النساء العربيات بالتوعية لتعليم اولادهن عدم اللجوء الى السلوكيات السلبية اضافة الى تجنّب خطورة المخدرات.. والتدريب نحو العمل التطوعي وتوجيه الاولاد نحو الرياضة.. ومن ضمن نتائج الخطة اجراء المباريات الرياضية بين ابنائهن والشرطة. فإن الزنزانة التي يقبع فيها سكاف منعزلاً طيلة اليوم ولا يرى نور الشمس ولا حتى ممارسة الرياضة البدنية.. فإن جريمته مرعبة اذ دمّر حياة الضحية واتمنى ان لا تكون الاضرار التي اوقعها تظل لمدة طويلة. وشعرت بالرضى بأن القضاء الاسترالي لا يزال ينزل مثل هذا الحكم القاسي على الجرائم الشنعاء مثل جريمة سكاف.

على اي حال تخطينا فترة التوتر رغم الاستفزاز التي اصدره افراد العصابة.. فإن المجتمع الاسترالي لم يهاجم الاستراليين المسلمين لأن افراد العصابة انتهى بهم الأمر في السجن.
فقد تجاوزت الجالية اللبنانية الازمة واثبتت حسن قيادتها وتمّ اصلاح الأضرار بعدم ترشيح حزب العمال لياسين بسبب الغضب التي اجتاح الشعب الاسترالي.. وذلك بتعيين حزب العمال شوكت مسلماني وهو مولود في جنوب لبنان عضواً في المجلس التشريعي وانتخاب جهاد ديب المولود في طرابلس في مقعد لاكمبا. وفي النهاية فإن استراليا اثبتت دعمها لسياسة التعددية الحضارية التي تتميّز بها.

مقالة بعنوان: لماذا انقلب بوب كار على إسرائيل[20]؟
بقلم أليكس ميتشل Alex Mitchell 2014-11-10

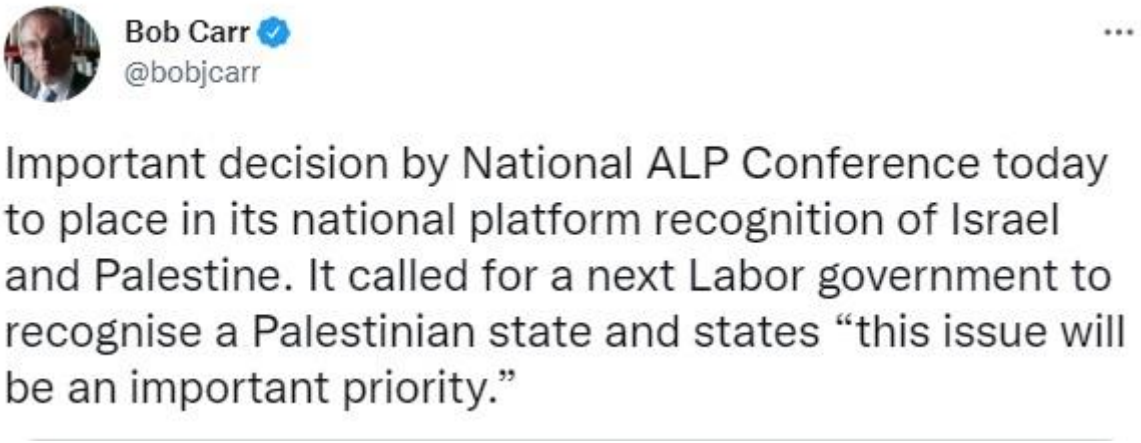

بوب كار ليس أول سياسي يغير موقفه من إسرائيل، لكن علاقته الدافئة السابقة مع إسرائيل تجعل قراره أكثر بروزًا. بوب كار هو وزير الخارجية الأسترالي السابق (2012-2013) ورئيس وزراء ولاية نيو ساوث ويلز (1996-2006). تحول بوب كار من السياسي الإسرائيلي الأول في استراليا إلى أحد أكثر السياسيين المكروهين.

عندما شارك في تأسيس أصدقاء إسرائيل في حزب العمال الاسترالي مع بوب هوك في عام 1977، مُنح كار مكانة "وسام شرف تكريماً لخدماته للدولة الإسرائيلية" من قبل حكام إسرائيل. كانت الدولة اليهودية بحاجة إلى أصدقاء على الساحة الدولية، وكانت السلطة الأخلاقية لاستراليا في الشؤون الدولية تلوح في الأفق في حساباتهم.

لكن بوب كار غير رأيه. وهو الآن ينتقد علنا سياسات إسرائيل القاسية لبناء المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلة وهجماتها على غزة.

في مؤتمر العمال بولاية نيو ساوث ويلز في يوليو، قام كار بتحريك القرار الناجح الذي يتأسف لمقتل المدنيين الأبرياء في هجوم هذا العام على غزة، وأعلن أن "حزب نيو ساوث

20- https://www.crikey.com.au/2014/11/10/from-mensch-to-meshuggah-why-bob-carr-turned-on-israel/

ويلز يعترف بأن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بإقامة دولة فلسطينية". كما تضمن تصريحه ضمانة أن "الحكومة العمالية المستقبلية ستتشاور مع الدول ذات التفكير المماثل من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية". واحدة من تلك الدول ذات التفكير المماثل هي الحكومة السويدية الجديدة، التي اعترفت الأسبوع الماضي رسميًا بفلسطين كدولة. واستدعت إسرائيل على الفور سفيرها من ستوكهولم.

بتحريكه للقرار الداعم للحقوق الفلسطينية، وسع كار من نقد سياسات إسرائيل، والذي طوره لأول مرة في مذكراته، يوميات وزير الخارجية، التي نُشرت في أبريل الماضي. أثار تحديد كار للضغط شديد القبضة على "اللوبي اليهودي في ملبورن" غضب مؤيدي الدولة الصهيونية المتحمسين، واعتدوا عليه.

كان مايكل إيسون Michael Easson أحد أولئك الذين وبخوا بوب كار، رغم أنه يعتبر صديق قديم لكار عندما كان الرئيس السابق لمجلس العمال في نيو ساوث ويلز الذي انضم إلى أصدقاء إسرائيل في حزب العمال في عام 1977 وأصبح مؤيدًا ثابتًا. أعلن إيسون أن اقتراح كار: "يفتقر إلى التوازن، وقد تمت صياغته بشكل فضفاض وغير لائق، ويبدو أنه يساوي بين إسرائيل وحماس".

وسط كل صرير الأسنان والنار والغضب، الحقيقة البسيطة هي أن إسرائيل لم تعد تمتلك النفوذ الدبلوماسي القوي الذي كانت تمارسه قبل 37 عامًا، عندما انحاز كار لأول مرة.

لقد تحولت الحكومة الإسرائيلية إلى اليمين المتطرف، وتم تحديد سياساتها الداخلية والخارجية على أنها أكثر عسكرية من كونها سلمية. عندما صوتت الأمم المتحدة لمنح فلسطين الوضع الدبلوماسي في نوفمبر 2012، حقق كار انتصارًا على رئيسة الوزراء جوليا جيلارد مع امتناع استراليا عن التصويت (أرادت أن تنضم استراليا إلى الولايات المتحدة وتسع دول أخرى في التصويت ضدها).

وفي الشهر الماضي، صوت مجلس العموم البريطاني بأغلبية 274 صوتًا مقابل 12 لصالح دولة فلسطينية في المستقبل. هذه هي التطورات العالمية التي تم ضبط أذن كار عليها. إنه ليس سياسيًا متهورًا، بل سياسيًا محافظًا.

إنه يتحرك في المسألة الإسرائيلية لأنه طور اتصالات حادة في واشنطن ووزارة الخارجية الأمريكية ومراكز الفكر العالمية. لن يتحرك مليمترًا واحدًا دون استشارة الأصدقاء المقربين مثل الدكتور هنري كيسنجر Dr Henry Kissinger: وزير الخارجية الأمريكي السابق، وكيم بيزلي Kim Beazley: سفير أستراليا في واشنطن، ودينيس ريتشاردسون Dennis Richardson: رئيس المخابرات السابق، وسفير أستراليا في واشنطن، ووزير الدفاع الاسترالي حالي في كانبرا.

يتحرك كار مع العصر بينما يبدو منتقدوه على نحو متزايد مثل أولئك الذين احتشدوا لجنوب إفريقيا البيضاء في العقد الأخير من الفصل العنصري.

النائب شوكت مسلماني

رجل فلسطين الأول في المحافل الرسمية الاسترالية، حمل هم القضية الفلسطينية في أروقة حزب العمال والمجالس البلدية وقاعات برلمان ولاية نيو ساوث ويلز، رجل منبري يجيد مخاطبة الجمهور مهما كانت درجة تنوعه، كما أنه نائب حقيقي عن منطقته يستمع لكل مطالبهم ويحاول حل مشاكلهم، يشارك جميع الجاليات أنشطتها ولا تخلو خطبه من فلسطين.

بمجهودات النائب شوكت مسلماني أصبح للقضية الفلسطينية أنصار من جاليات متعددة، فلا يمكن إنكار دوره في تسويق مشروع اعتراف استراليا بالدولة الفلسطينية، فهو كان الحاضر دائماً لكل الأنشطة الداعمة للمشروع؛ إن كان على صعيد الحزب أو من خلال ترأسه جمعية أصدقاء فلسطين في البرلمان أو حضوره المثابر بأنشطة الجالية العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

ثوريته كانت تدفعه للدفاع عن النضال الفلسطيني حتى العمل العسكري الذي يعتبر ردة فعل على العدوان الإسرائيلي، فهو أكثر من انتقد السياسات التعسفية الإسرائيلية، وكان صوته عال لدرجة أزعجت اللوبي الصهيوني والإعلام الموالي له، إلا أنه كان يعرف حقوقه كنائب، فهو أيضاً رجل قانون، ومفاوض محنك، وله قدرة على صناعة جماهيرية لأفكاره، فهو الواضح الصريح الجريء بالحق، وهو الخلوق الواعي البسيط في جداله المقنع. هو ابن جنوب لبنان الذي انتصر على جبروت الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن سنوات الاحتلال زرعت في نفوس الجنوبيين روح ثورية لا تهدأ، تدافع عن فلسطين بكل قدراتها، وشوكت مسلماني يمتلك تلك الروح الفدائية التي تقايل بكل قوة لأنها تعلم أنها تدافع عن الحق.

شوكت مسلماني والصراع مع النفوذ الصهيوني في استراليا[21]

مكتب الفينيق – استراليا

شوكت مسلماني هو سوري من لبنان ولد في بلدة كونين الجنوبية. هاجر مع أهله الى استراليا وهو بعد صبياً وانخرط سريعاً في المجتمع الاسترالي حيث درس وتخرّج محامياً وانتسب باكراً الى حزب العمال الاسترالي وبدأ يتعاطى في الشأن السياسي رئيساً لبلدية ناحية روكدال Rockdale في سيدني ثم سناتوراً ونائباً في برلمان نيو ساوث ويلز أكبر ولايات استراليا من حيث عدد السكان. والسناتور شوكت لم ينقطع أبداً عن زيارة وطنه الأم والاهتمام بقضيته

21- https://majalatalfiniq.com

القومية ومصالحه ومصيره، خاصة في مقارعة العدوان الصهيوني على فلسطين وقتل وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريده وملاحقته في أماكن لجوئه. وعُرِف السناتور شوكت في مطالعاته في برلمان نيوساوث ويلز متصدياً للنفوذ الصهيوني في استراليا ومنتقداً بشدة السياسة الرسمية الاسترالية المؤيدة لأميركا ودولة الاحتلال الإسرائيلي.

وهكذا بقي السناتور شوكت محط ترصّد الصهيونيين والساسة الاستراليين المؤيدين لهم إلى أن انقض هؤلاء عليه في حركة بهلوانية مفضوحة وفي مسرحية أمنية رافقتها حملة صحفية وسياسية سافرة هذه وقائعها: لقد داهم البوليس الفدرالي ومعه عناصر المخابرات الفدرالية الاسترالية بيته في ضاحية روكدال ومكتبه في مبنى برلمان الولاية وفتشوهما وأخذوا جميع الأوراق والملفات الخاصة به كنائب في البرلمان، وذلك فجأة ودون سابق إشعار له ولعائلته ودون توجيه أية تهمة أو شبهة معينة تبرر هذا الاقتحام. رافق ذلك حملة صحفية وتصريحات لسياسيين وصحفيين مؤيدين للحركة الصهيونية كانت مهيئة سلفاً تتهمه بالعمالة للصين والتآمر مع الصين ضد المصالح الاسترالية، وذلك في استغلال سخيف لتصريحات مسلماني التي أشادت بنجاح الحكومة الصينية في القضاء على وباء الكورونا في وقت قياسي. ومعروفة هنا التوترات السياسية بين أستراليا والصين وانعكاساتها الاقتصادية، والتي تترافق مع التأييد المجاني الذي تقدمه الحكومة الاسترالية للسياسات الاميركية تجاه الصين. كما رافق ذلك قرار من رئاسة حزب العمال الاسترالي بفصل السناتور مسلماني من عضوية الحزب، في خضوع مفضوح للنفوذ الصهيوني في كلا الحزبين الاستراليين الرئيسين الاحرار والعمال.

إن الذي جرى بحق السناتور مسلماني يتنافى ويتناقض تناقضاً فاقعاً مع تراث الحريات السياسية والإعلامية الذي يميّز الحياة السياسية الاسترالية، كما والقانون الاسترالي الذي يحمي حصانة البرلمانيين وحريتهم في آرائهم ومواقفهم السياسية. لقد مر لحد الآن اكثر من شهر واحد على هذا الاقتحام ولا زال السناتور شوكت مسلماني حراً مرفوع الرأس ولم تستطع الدوائر الصهيونية والاسترالية الداعمة لها من العثور على أية قرينة أو شبهة موثقة يمكن الاعتماد عليها لتوجيه أية تهمة. لم يتعد الأمر حملة صحفية مركزة هي أشبه باغتيال سياسي للرجل ومحاولة للثأر منه بسبب مواقفه المناهضة للصهيونيين والداعمة للحق الفلسطيني في أرضه فلسطين.

لقد هبت الجالية اللبنانية المتواجدة بكثافة في استراليا للدفاع عن السناتور مسلماني وفضح الاعتداء والتحامل عليه، وشنت حملة معاكسة بينت فيها الافتراءات والاكاذيب الصهيونية، والتجاوزات القانونية والسياسية التي قامت بها الحكومة ضده وضد الحقوق السياسية والديمقراطية الاسترالية بشكل عام. آخر تحرّك إعلامي سياسي قامت به الجالية كان الاجتماع الكبير في مركز جمعية الضنية في مدينة سدني، والذي نتج عنه بيانٌ سياسيٌ تم إرساله الى جميع أعضاء البرلمان في ولاية نيو ساوث ويلز، وهذا أهم ما جاء فيه:
من المبادئ الأساسية لنظام العدالة الجنائية الأسترالية افتراض البراءة. (المتهم بريء حتى تثبت إدانته)

على الرغم من الاقتحام الكبير الذي قام به البوليس الفدرالي لمكتب وبيت السيناتور وعضو البرلمان الاسترالي السيد شوكت مسلماني وتفتيشه على نطاق واسع، لم توجه إليه أية اتهامات كما أنه ليس موضع أدنى شك في أية علاقة له مع الجمهورية الشعبية الصينية.

لكن وللأسف فإن بعض وسائل الإعلام وبعض القادة السياسيين سارعوا بالحكم عليه كما قاموا بالتحريض بشكل مهين لشخصه مما يدل على أنها حملة للقضاء على مستقبله السياسي. إن حرية الرأي والتعبير مقدّسة وتعتبر حجر الأساس في مجتمعنا ونظامنا الديمقراطي. ومن المفارقات أن الحملة التي تشنها بعض المنظمات الإعلامية ضد السيد مسلماني، والتي تضم سلسلة دعوات من السياسيين من كلا الحزبين الرئيسيين "لطرده من البرلمان"، لا تتوافق مع سياسة الانفتاح والتسامح مع الآراء المخالفة. إن هذه السلوكيات مزدوجة ومخزية وعلى قدر كبير من النفاق ولا يمكن تفسيرها إلا على أنها اغتيال للمستقبل السياسي للسيد مسلماني. إننا الموقعين أدناه نُدين بشدة هذه الحملة المنظمة.

لقد تناول السيد مسلماني خلال حياته المهنية العديد من قضايا العدالة الإنسانية والاجتماعية بما في ذلك قضية السكان الأصليين، الاستراليين العرب والآسيويين والشعب الفلسطيني المظلوم والمشرد والمحتلة أرضه، كذلك الأطفال ذوي الإعاقة والأقليات في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية..

من المفترض أن تقدر جهود السيد مسلماني والإشادة بأعماله الجيدة لذلك ندعو جميع أعضاء البرلمان والنواب إلى حماية ديمقراطيتنا وإرادة الشعب الاسترالي.

يجب أن يتوقف على الفور التآمر للإطاحة بالسيد مسلماني من برلمان نيو ساوث ويلز. وأية محاولة لحرمان السيد مسلماني من العدالة الطبيعية والإنصاف الإجرائي ستعرض التحقيق للخطر وتعرض نظامنا الديمقراطي للسخرية."

السيناتور مسلماني: تعلّمت العربية لأخدم جاليتي بصورة أفضل[22]

احتفل السيناتور شوكت مسلماني بمرور 10 سنوات على دخوله برلمان ولاية نيو ساوث. ويلز.

22- https://www.sbs.com.au/language/arabic/ar/podcast-episode/senator-shaoquett-moselmane-age-should-not-be-a-barrier-for-learning-your-mother-language/70xe4t8gj

بعد أكثر من 37 سنة على انخراطه في حزب العمال، مساعد رئيس المجلس التشريعي في نيوساوث ويلز السيناتور شوكت مسلماني 10 سنوات من العمل البرلماني. مسيرة سياسية طويلة لمسلماني، تميّز خلالها بقربه من أبناء الجالية غير أن العامل الأساسي الذي ساعده في ذلك هو اصراره على اتقان اللغة العربية.

وصل مسلماني إلى أستراليا عندما كان في الحادية عشر من العمر غير انه وجد صعوبة بالغة بالمحافظة على لغته الأم وسط محيط يتكلم اللغة الانجليزية فقط. فبالرغم من ذهابه إلى صفوف للغة خلال عطلة نهاية الأسبوع إلا أن هذا الأمر لم يكن كافياً ففقد إلمامه بالعربيّة لفترة من الزمن.

ويصادف 21 شباط/ فبراير اليوم العالمي للغة الأم تحتفي به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) منذ عام 1999. ويتعرض التنوع اللغوي لتهديد متزايد مع اختفاء المزيد والمزيد من اللغات فكل أسبوعين تختفي لغة لتأخذ معها تراثًا ثقافيًا وفكريًا كاملاً.

أس بي أس عربي 24 تحدثت مع السناتور مسلماني عن تجربته بتعلم العربية بعمر متأخر فأكد أن هاجسه بخدمة الجالية ومساعدة الواصلين الجدد من مهاجرين ولاجئين دفعه إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين سبل التواصل معهم: "كنت مهتماً بإيصال المعلومات أو الأخبار إلى الجالية العربية كلها خصوصاً مع زيادة القادمين من العراق وسوريا، كان لدي هاجس بإيصال رسالة إليهم عن المجتمع الأسترالي وحقوقهم في أستراليا وقد ساعدتني اللغة العربية على ذلك".

وشدّد مسلماني على أهمية اللغة في تعزيز التناغم في المجتمع محذراً من أن اندثار لغة ما يؤدي حتماً إلى موت الثقافة والحضارة والعادات التي تترافق معها: "إضافة إلى رغبتي بخدمة الجالية، أنا اعتز بلغتي الأم وكل شخص عليه الافتخار بلغته خصوصاً مع اندثار الكثير من اللغات من أبرزها اللغات الأبروجينية: لغة السكان الأصليين".

وينصح مسلماني الجميع مهما كانت أعمارهم بمحاولة تعلم اللغة العربية ويستذكر سنوات دراسته للماجستير في سياسة الشرق الأوسط في جامعة ماكواري عندما كانت تحضر معه الصف امرأة في عمر 75:" العمر لا يجب أن يكون حاجزاً أمام العلم وخصوصاً امام تعلم اللغات التي تفتح أبواباً وفرصاً كثيرة خصوصاً في المجتمع الأسترالي المتعدد الثقافات."

السيناتور مسلماني أكمل 10 سنوات من الحياة البرلمانية سبقها 15 عاماً من العمل البلدي، وهو ينصح أبناء الجالية العربية بالانخراط في العمل السياسي: "العمل السياسي مهم جداً

...عندما تدخل على صناعة القرار تستطيع التأثير بالمجتمع كله، أي قرار في المجلس البلدي أو البرلمان قد يؤثر على حياة عشرات ومئات الآلاف من الناس من هنا من الأساسي جداً أن يكون المهاجرون ملمّون بالحياة السياسية وأن يكون لديهم صوت يصل إلى مراكز القرار".

السيناتور شوكت مسلماني في خطاب توديعي تاريخي[23] في برلمان نيو سوز ويلز يوم 22-10-2022، بحضور مئات الضيوف من جميع الخلفيات الاثنية، خطاب مليء بالعواطف الجياشة، والمواقف الشجاعة منقطعة النظير في البرلمان الاسترالي.

الاتحاد العربي الاسترالي

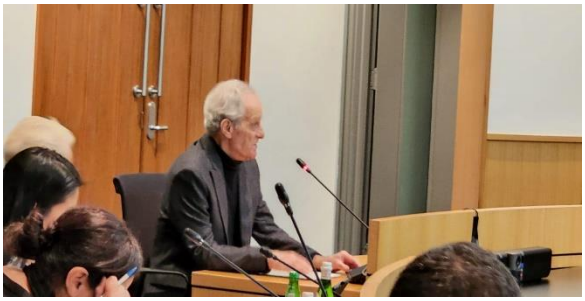

AAF
Arab Australian Federation Inc.
الإتحاد العربي الاسترالي

لماذا الاتحاد العربي الاسترالي؟[24]

لفترة طويلة، كانت الدعوة الشاملة للمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية المشروعة للمجتمع الأسترالي العربي في أحسن الأحوال جهدًا مفككًا في غياب منظمة جامعة مهنية للقيام بهذه المهمة .ولهذا الغرض ولد اتحادكم العربي الاسترالي. تم الاتفاق على أهداف

23- https://arabsaustralia.com /

24- https://arabfederation.org.au/

ودستور مدروس بعناية، وتم البدء في عدد من مشاريع المناصرة الفعالة والمضي قدمًا بسلاسة. سيكون مقياس نجاحنا، يا أصدقائي، دالة على وحدتنا، وتفانينا في تحقيق أهدافنا، واحترام دستورنا، والتزامنا بجهد مشترك واسع النطاق، جميعًا، لتنفيذ برنامجنا. في غضون ذلك، وصلت الأمور الإدارية للاتحاد إلى مرحلة متقدمة من الاستعداد وسيتم الانتهاء منها قريبًا. في هذا الصدد، أنا فخور بأن أعلن لكم اليوم، إطلاق موقعنا الإلكتروني، موقع الويب الخاص بكم، ليكون بمثابة نافذتنا المشتركة في اتحادنا العربي الأسترالي. هذا الموقع سوف يتطور ويثري باستمرار. نحن ندعو اقتراحاتكم لتحسين هذا العمل. مرحبا بكم في منزلك! أخيرًا، شكراً جزيلاً لكم جميعًا الذين ساهموا بلا كلل في الجهود المبذولة لتحقيق طموحنا. إلى الأمام معا.

إيدي زنانيري: رئيس الاتحاد العربي الاسترالي

الإتحاد الأسترالي العربي يصدر «بيان سدني حول العداء ضدّ الفلسطينيين» حسن موسى: ليس كل من ينتقد إسرائيل يكون معادياً للسامية[25]

تأسّس الإتحاد العربي الأسترالي سنة 2019 وتشكّل من كل النخب في الجالية العربية، وهو لوبي سياسي عربي يسعى لرفع مستوى الجالية حضوراً وتمثيلاً في المجتمع الأسترالي كما يقول ل "التلغراف" العضو المؤسس حسن موسى، وأهم اهتمامات اللوبي هو القضية الفلسطينية بكل أبعادها لأنها القضية المحورية التي تجمع، أما باقي القضايا فهي للأسف تفرّقنا.
يقول موسى:" إن رئيس الإتحاد اليوم هو ادي زنانيري الناشط المعروف والمدافع الدائم عن حقوق الفلسطينيين. يضيف، كان تأييد الإتحاد لافتاً عندما تعرّض عضو المجلس التشريعي شوكت مسلماني لحملة إعلامية بسبب تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني ويعمل الإتحاد اليوم على محاربة التطرّف والعنصرية."

ويشارك الإتحاد مساء امس الأول الأربعاء في مكتبة غليب في حفل إطلاق الكتاب الجديد للصحافي الأسترالي في تلفزيون "أي بي سي" جون ليونز الذي يتحدث عن حقائق كثيرة عن معاناة الفلسطينيين وهو كان عرض ذلك في تقرير عبر برنامج "فور كورنرز". وسيكون لأبناء الجالية لقاء مع ليونز في 11 نوفمبر تشرين الثاني المقبل في بانكستاون.

مناسبة حديثنا اليوم هي الوثيقة التي أطلقها الإتحاد منذ أيام بالتعاون مع أكاديميين وإعلاميين أستراليين ووجهها الى كل النواب

25- https://eltelegraph.com/ 2022-01-22

الأستراليين الفيدراليين والمحليين ورؤساء المؤسسات والمنظمات التي تهتم بالعدالة وحقوق الأنسان. وفي هذا الإطار يقول حسن موسى: يجب أن يكون معلوماً أنه ليس كل من ينتقد إسرائيل يكون معادياً للسامية لأن هناك خطأ شائعاً يرى ان انتقاد اسرائيل هو معاداة للسامية."

ننشر هنا بعضاً مما جاء في الوثيقة:

المبدأ الأوّل: يظهر التمييز العنصري ضدّ الفلسطينيين عندما لا يُعترف بحقوقهم التي يضمنها الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية وسائر صكوك القانون الدولي، بما فيها قرارات الأمم المتحدة.

المبدأ الثاني: للشعب الفلسطيني الحقّ في أن تكون له دولة. فوجود دولة فلسطين ينسجم مع القانون الدولي ومع قرارات الأمم المتحدة، ومع أكثر من ثلاثين سنة من المفاوضات الدولية. ويتجلّى هذا في اعتراف 139 دولة من أعضاء الأمم المتحدة بدولة فلسطين. يصبح التمييز العنصري ضدّ الفلسطينيين سافراً حين يُهضَم هذا الحقّ عن طريق إنشاء المستوطنات وضمّ الأراضي، وكلاهما إجراء غير شرعي في نظر القانون الدولي.

المبدأ الثالث: يحقّ للفلسطينيين، في سعيهم غير العنيف لإقامة دولتهم الوطنية، أن يمارسوا كل الوسائل المشروعة للاحتجاج والدفاع عن حقوقهم. كما أنّ الزعماء الفلسطينيين يستحقّون الاحترام والتفاعل معهم لا عزلهم ومقاطعتهم.

المبدأ الرابع: للشعب الفلسطيني، كجزء من المجتمع الدولي، كامل الحقّ بعضوية المنظّمات الدولية بما ينسجم مع القوانين الداخلية لهذه المنظّمات، كالمحكمة الجنائية الدولية واليونسكو والإنتربول ومحكمة العدل الدولية على سبيل المثال لا الحصر.

المبدأ الخامس: وفقاً للقانون الدولي، يحقّ للفلسطينيين الانخراط في المقاومة ضدّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وممارساته غير المشروعة. ويحقّ لهم أن يعرضوا قضيّتهم على العالم، مدعومة بالأدلّة والحجج القانونية التي تبيّن أنّ السلطات الإسرائيلية قد جرّدت الفلسطينيين من ممتلكاتهم وحاصرتهم وفرّقتهم بشكل تعسّفي، وطردتهم من بيوتهم، وما زالت تقهرهم تحت الاحتلال.

المبدأ السادس: بما أنّ قرار الأمم المتحدة الاعتراف بدولة إسرائيل سنة 1949 كان مشروطاً بقبول إسرائيل حقّ العودة للفلسطينيين (قرار 194، المادة 11)، يحقّ للفلسطينيين المطالبة بحقّ العودة كجزء من السلام العادل والدائم بين الطرفين.

المبدأ السابع: للفلسطينيين الحقّ في تاريخهم، بما في ذلك حقّهم في إحياء ذكرى النكبة، ولا ينبغي أبداً إنكار هذا الحقّ بأيّ شكل.

المبدأ الثامن: القانون الدولي يعتبر العقاب الجماعي جريمة حرب. عندما تعتقل السلطات الإسرائيلية أيّ شخص فلسطيني، أو تتّهمه بجناية، فليس هناك أيّ أساس لفرض العقاب الجماعي على غيره.

الجالية العربية تدعم بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين[26]

تعهدت اكثر من ستين جمعية من الجالية بدعمها الكامل لبيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين. وقد تم ذلك عن طريق رسالة ارسلت الى قيادات حزب العمال في ولاية نيو ساوث ولز قبيل مؤتمرها السنوي لتؤكد تأييد البيان. صاغ الاتحاد العربي الأسترالي البيان رداً على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والثقافية للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة. كما يهدف هذا البيان أيضاً إلى دعم شرعية الدفاع عن فلسطين وعن حياة الفلسطينيين. وهي تفعل ذلك من خلال حماية حقوق الناس المشروعة في فضح الاحتلال الصهيوني ومواجهة الظالمين دون أن تعرقلها اتهامات مفتعلة او مفبركة بمعاداة السامية.

وقد اكدت الرسالة إن البيان يستند إلى القانون الدولي ويدعو إلى "سلام عادل ودائم بين الطرفين". وقد قال وزير الخارجية الاسترالي السابق غاريث إيفانز عن هذا البيان: "تمّ التعبير عن المبادئ الثمانية جميعها بضبط النفس، ويبدو لي أنه لا جدال فيها، وتتوافق مع دعم حزب العمال الاسترالي لإقامة الدولة الفلسطينية."

" ان غالبية العرب الأستراليين، بمن فيهم الأستراليون الفلسطينيون، دعموا باستمرار حزب العمال الاسترالي على أساس العدالة الاجتماعية، والأمل في أن ينصف حزب العمال الاسترالي القضية الفلسطينية في يوم من الأيام. هذه المسألة تقع في صميم تطلعات مجتمعنا. كما نود أن نؤكد هنا أننا ندرك ونقدر على حد سواء حقيقة أن حزب العمال الأسترالي قد عقد العزم على الاعتراف بدولة فلسطين، عندما يكون في الحكومة، وانتقاد الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

لقد كان قرار حزب العمال الالتزام بالاعتراف بدولة فلسطين في السنة الأولى من تشكيل حكومة العمال المنتخبة، في مؤتمره الوطني لعام 2018 موقفاً سياسياً بارزاً. أمّا في المؤتمر الوطني لعام 2021، فلم تتم إعادة التأكيد على هذا القرار وحسب، بل تم تضمينه أيضا في النظام الأساسي لسياسة حزب العمال الاسترالي. يوضح هذا الموقف التزام حزب العمال الأسترالي بالقانون الدولي ودعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. "لا يسعنا إلا أن نقدر هذا التطور الذي طال انتظاره في موقف حزب العمال التقدمي ونشيد بجميع جهود أعضاء حزب العمال الملتزمين والتي جعلت هذه الإضافة إلى برنامج الحزب ممكناً".

26- https://ozarab.media 2022-9-12

" لقد كنا قلقين من أن أنصار إسرائيل كانوا يحتفلون بتأييد مؤتمر حزب العمال الاسترالي الاخير في ولاية نيو ساوث ويلز لبيان حول معاداة السامية المعروف باسم بيان" التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست .(IHRA كما نلاحظ أن 6 من الأمثلة الأحد عشرة (تطبيقات (IHRA لمعاداة السامية التي يستخدمها هي انتقادات لإسرائيل. بعبارة أخرى، تم تصميم (IHRA) لحماية إسرائيل من انتقاد ممارساتها غير القانونية كقوة احتلال للأراضي والشعب الذي تحتله بما في ذلك التوسيع الاستيطاني الإسرائيلي وقوانين الفصل العنصري. ويؤكد هذا التطبيق العملي ل IHRA على مستوى العالم كذلك. يكفي ان نقول إن المؤلف الرئيسي لIHRA ، السيد كينيث ستيرن، قد غسل يديه من بيان."IHRA

بعد المؤتمر المذكور أعلاه، أثَار الاتحاد العربي الاسترالي هذه المسألة مع قادة حزب العمال وبعض مندوبي المؤتمر وقيل لنا إنهم لا يستطيعون استعادة هذا الاقتراح الذي تمّ تبنيه. لم يتمكنوا من استعادة الاقتراح للتصويت. وقالوا، لو كانوا قد فعلوا ذلك لكانوا قادرين على طرحه على المناقشة. نحن نعلم أن الشعب اليهودي الليبرالي والتقدمي في الولايات المتحدة وإسرائيل وأستراليا ينتقدون تعريف IHRA لمعاداة السامية. "ولقد تعذر التعبير عن هذه الآراء في المؤتمر. كما لم تمنح لنا الفرصة لطرح بياننا الخاص المعروف باسم بيان سيدني بشأن معاداة الفلسطينيين"(Sydney Statement on Anti-Palestianism)
يسعدنا كمنظمات اجتماعية أن نقدم بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين الذي نتمنى ان يعتمده حزب العمال في مؤتمر الولاية المقبل. ونرحب بإجراء مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة.

بيان سدني حول العداء ضدّ الفلسطينيين

أيلول (سبتمبر) 2021

إنّ عشرات السنين من التمييز العنصري ضدّ الشعب الفلسطيني تجعل هذا البيان ضرورياً. يتجلّى هذا التمييز العنصري حاليّاً في الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفي محاصرة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في المخيّمات، وفي الهجمات الإسرائيلية المتكرّرة على أرواح الشعب الفلسطيني وممتلكاته.

ويتّضح التعصّب السافر أيضاً عندما يتمّ تصوير الفلسطينيين كإرهابيين، ويوصمون بصفات سلبية بسبب هويتهم الدينية أو القوميّة، ويعاملون كشعب قليل القيمة، مع أنهم إنّما يُطالبون بحقوقهم الوطنية بالطرق السلمية. كما أنّ التعصّب ضدّ الفلسطينيين قد يستهدف العاملين في وسائل الإعلام والمؤسسات والطلبة والأكاديميين (أينما كانوا) إذا انتقدوا إسرائيل أو تعاطفوا مع الشعب الفلسطيني.

المقصود بالعداء ضدّ الفلسطينيين أنماط اللغة والممارسات التي توجّه التعصّب والعنصرية والكراهية والعنف ضدّ الفلسطينيين. قد تكون هذه الإساءة لفظية، صريحة أو ضمنيّة، أو عنيفة. وقد تصل في أسوأ تجلّياتها إلى إنكار وجود الشعب الفلسطيني نفسه. وهذ الإلغاء يسهّل استمرار العنف ضدّ الفلسطينيين ويكرّس إنكار حقّهم بتقرير مصيرهم.

إنّ اتهامات معاداة الساميّة لا ينبغي أن تُستخدم كدرع لحماية إسرائيل من الانتقاد لظلمها للفلسطينيين، وتحدّيها للقانون الدولي.

غالباً ما يكون من أقوى المناصرين لحقوق الفلسطينيين أفراد من اليهود المستنيرين المحبّين للحرية. كتب بيتر راينارت، محرّر **تيارات يهودية** الصادرة في الولايات المتحدة: "بما أنّ المنظّمات المؤيّدة لإسرائيل في الولايات المتحدة قد جعلت من شبه المستحيل مناقشة قضية إسرائيل-فلسطين دون التركيز على مسائل التعصّب ضدّ اليهود، فمن مسؤولية الأمريكيين من سائر الخلفيات التساؤل: لماذا تمرّ أبشع حالات التعصّب ضدّ الفلسطينيين ولا يكاد يلاحظها أحد؟"

للتصدّي لتفاقم ظاهرة العداء ضدّ الفلسطينيين، فيما يلي ثمانية مبادئ مدعومة بأمثلة لا يمكن دحضها.

التصدّي للتعصّب ضدّ الفلسطينيين

المبدأ الأوّل

يظهر التمييز العنصري ضدّ الفلسطينيين عندما لا يُعترف بحقوقهم التي يضمنها الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية وسائر صكوك القانون الدولي، بما فيها قرارات الأمم المتحدة.

المبدأ الثاني

للشعب الفلسطيني الحقّ في أن تكون له دولة. فوجود دولة فلسطين ينسجم مع القانون الدولي ومع قرارات الأمم المتحدة، ومع أكثر من ثلاثين سنة من المفاوضات الدولية. ويتجلّى هذا في اعتراف 139 دولة من أعضاء الأمم المتحدة بدولة فلسطين. يصبح التمييز العنصري ضدّ الفلسطينيين سافراً حين يُهضَم هذا الحقّ عن طريق إنشاء المستوطنات وضمّ الأراضي، وكلاهما إجراء غير شرعي في نظر القانون الدولي.

المبدأ الثالث

يحقّ للفلسطينيين، في سعيهم غير العنيف لإقامة دولتهم الوطنية، أن يمارسوا كل الوسائل المشروعة للاحتجاج والدفاع عن حقوقهم. كما أنّ الزعماء الفلسطينيين يستحقّون الاحترام والتفاعل معهم لا عزلهم ومقاطعتهم.

المبدأ الرابع

للشعب الفلسطيني، كجزء من المجتمع الدولي، كامل الحقّ بعضوية المنظّمات الدولية بما ينسجم مع القوانين الداخلية لهذه المنظّمات، كالمحكمة الجنائية الدولية واليونسكو والإنتربول ومحكمة العدل الدولية على سبيل المثال لا الحصر.

المبدأ الخامس

وفقاً للقانون الدولي، يحقّ للفلسطينيين الانخراط في المقاومة ضدّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وممارساته غير المشروعة. ويحقّ لهم أن يعرضوا قضيّتهم على العالم، مدعومة بالأدلّة والحجج القانونية التي تبيّن أنّ السلطات الإسرائيلية قد جرّدت الفلسطينيين من ممتلكاتهم وحاصرتهم وفرّقتهم بشكل تعسّفي، وطردتهم من بيوتهم، وما زالت تقهرهم تحت الاحتلال.

المبدأ السادس

بما أنّ قرار الأمم المتحدة الاعتراف بدولة إسرائيل سنة 1949 كان مشروطاً بقبول إسرائيل حقّ العودة للفلسطينيين (قرار 194، المادة 11)، يحقّ للفلسطينيين المطالبة بحقّ العودة كجزء من السلام العادل والدائم بين الطرفين.

المبدأ السابع

للفلسطينيين الحقّ في تاريخهم، بما في ذلك حقّهم في إحياء ذكرى النكبة، ولا ينبغي أبداً إنكار هذا الحقّ بأيّ شكل.

المبدأ الثامن

القانون الدولي يعتبر العقاب الجماعي جريمة حرب. عندما تعتقل السلطات الإسرائيلية أيّ شخص فلسطيني، أو تتّهمه بجناية، فليس هناك أيّ أساس لفرض العقاب الجماعي على غيره.

أمثلة على التعصّب ضدّ الفلسطينيين

التعصّب الأعمى ضدّ الفلسطينيين بشكل صارخ. لكنه قد يكون خفيّاً ومُضمراً كذلك. فيما يلي بعض الأمثلة:

- نمط خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي نفتالي بينيت يعطي أمثلة صارخة على التعصّب العرقي ضدّ الفلسطينيين:
  - أثناء نقاش برلماني (2013) حول إطلاق سجناء فلسطينيين، تباهى بينيت بـ "قتل العرب": "إذا قبضنا على إرهابيين، يجب علينا قتلهم. أنا قتلت الكثيرين من العرب في حياتي، لا مشكلة في ذلك."
  - دعى بينيت إلى إطلاق النار على الفلسطينيين بهدف قتلهم عند قطعهم حدود غزّة (2018). وعندما سئل هل تلك السياسة تشمل الأطفال أجاب: "ليسوا أطفالاً. إنّهم إرهابيّون. نحن نخدع أنفسنا. أنا أرى الصور."
  - في حوار تلفزيوني (2010)، قال بينيت لعضو الكنيست أحمد الطيبي: "حين كنتم تتسلقون الشجر (يعني مثل القرود)، كان عندنا هنا دولة يهودية."
  - في مقابلة مع صحيفة **نيو يوركر** (2013)، كرّر بينيت معارضته الشديدة لدولة فلسطينية قائلاً: "سأعمل كلّ جهدي، دائماً، لمحاربة قيام دولة فلسطينية في أرض إسرائيل."
- رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو كان يكرّر دائماً أنّه لن تكون هناك دولة فلسطينيّة أبداً في عهده.
- وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون قال: "التهديد الفلسطيني ينطوي على خصائص تشبه السرطان ولا بدّ من استئصاله. هناك علاجات عديدة للسرطان. البعض يرى ضرورة بتر الأعضاء، لكنّي حاليّاً أستخدم العلاج الكيميائي."
- نائب رئيس الوزراء سابقاً إيلي ييشي حثّ الجيش الإسرائيلي على "إرجاع غزّة إلى العصور الوسطى."
- غولدا مائير، رئيسة الوزراء سابقاً، صرّحت بأنّ هذا الشعب ليس له وجود. قالت: "ليس هناك فلسطينيون، ... هؤلاء لا وجود لهم." كان هذا تبريراً للسيطرة على الأراضي الفلسطينية لفتح الطريق أمام مهاجرين يهود. وقد وثّق الأستاذ إيلان پاپيه من جامعة اكسيتر، هذا "التبرير"، بالتفصيل، في كتابه **التطهير العرقي لفلسطين**.
- يتّخذ الازدراء العنصري ضدّ الفلسطينيين أحياناً شكل الإنكار الشديد لأبسط حقوقهم، كحقّ الدفاع عن بيوتهم. مثلاً، في حادثة سنة 2017، احتجزت السلطات الإسرائيلية الصبيّة عهد التميمي لأنّها صفعت جنديّاً إسرائيلياً كردّة فعل على اعتدائه على حرمة بيت عائلتها. يومها صرّح عضو الكنيسيت، رئيس الوزراء الحالي، نفتالي بينيت، قائلاً: "إنّها فلسطينية. أريد أن أراها في السجن إلى نهاية عمرها." وذهب المعلّق الإسرائيلي بن كاسبيت إلى أبعد من ذلك، فقال: "أريد أن أرى تلك الصبية في سجن تحت الأرض، ليجري تعذيبها بطريقة لا يجب أن يشهد عليها أحد."
- خطاب الكراهية العرقية/الإثنية العنيفة ضدّ الشعب الفلسطيني يظهر في كلام وزيرة العدل الإسرائيلية السابقة أيليت شكيد، وزيرة الداخلية حاليّاً: "يجب أن تذهب أمّهات (الفلسطينيين) إلى الجحيم، وكذلك بيوتهم القائمة التي يربّون فيها الأفاعي، وإلّا سنرى المزيد من الأفاعي والثعابين الصغيرة تنشأ فيها."

- العداء للفلسطينيين قد يظهر في الدعوة إلى إبادة جماعية. جاء في منشور للحاخامين إسحاق شابيرا ويوسف إليتزور (2009): "غير اليهود، كالعرب الفلسطينيين، ليس عندهم أيّ عطف بطبعهم، وقد يجب قتلهم للتخلّص من ميولهم الشريرة."
- في مسيرة ليهود عنصريين متطرفين برعاية الحكومة الإسرائيلية في القدس الشرقية (15 حزيران/يونيو 2021)، ردّد المتظاهرون: "الموت للعرب"، مع عبارات كراهية عنيفة أخرى ضدّ الفلسطينيين. أعقبتها منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تحتفي بالتطهير العرقي وقتل الفلسطينيين.
- أقرّ البرلمان الإسرائيلي بأغلبية صغيرة (19 تموز/يوليو 2018) مشروع قانون "إسرائيل –الدولة القومية للشعب اليهودي." لهذا القانون تداعيات خطيرة تمسّ آمال الشعب الفلسطيني بالمساواة، إذ يشكّل خارطة طريق لإسرائيل كدولة لليهود دون غيرهم؛ ويكرّس التمييز العنصري رسميّاً ضدّ الفلسطينيين. جاء في البند 1 (ج) من هذا القانون: "حقّ تقرير المصير في دولة إسرائيل ينحصر في الشعب اليهودي." وجاء في البند 7 من القانون نفسه: "تَعتبر الدولة تطوير المستوطنات من القيم القومية، وستعمل على تشجيع بناء المستوطنات والترويج لتقويتها."
- "قانون النكبة" الصادر عام 2011 يعطي السلطات الإسرائيلية صلاحية تقليص دعم الدولة لأيّ مؤسّسة تُحيي ذكرى النكبة الذي يصادف "يوم استقلال إسرائيل" أو يوم تأسيس الدولة. هذا اليوم نفسه هو يوم حزن بنظر الفلسطينيين ومن يناصرون قضيّتهم. فهو يوم ذكرى "نكبة فلسطين" التي تسبّبت بالتهجير القسري لأكثر من 700,000 فلسطيني وفلسطينية، وتدمير 500 قرية وبلدة فلسطينية، واستيلاء قوّات يهودية مسلّحة على أكثر من 78% من أراضي فلسطين التاريخية، بهدف تأسيس دولة إسرائيل. "قانون النكبة" يمنع الفلسطينيين من ممارسة حقّهم في تذكُّر تاريخهم.
- يتعرّض الفلسطينيون باستمرار لقيود تحدّ من تنقّلهم، حيث تقيم سلطات الاحتلال عقبات أمام وصولهم إلى أماكن عملهم وحقولهم ومدارسهم ومستشفياتهم. من هذه العقبات، النظام القاسي للتصاريح، والنقاط العسكرية للتفتيش، والحواجز الثابتة والمتنقّلة على الطرق، وجدار الفصل العنصري الإسرائيلي الشهير.
- فرضت إسرائيل على قطاع غزّة عوائق صعبة أمام حركة الناس والبضائع، بما فيها الغذاء والدواء، رغم الأزمة الإنسانية المستمرّة التي يعيشها الناس هناك، حيث أكثر من نصف مليون من السكّان يعيشون تحت خطّ الفقر.
- تعتبر سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجمّع أكثر من عشرة فلسطينيين غير قانوني. وتعتقل المدنيين بمن فيهم الأطفال، وتزجّ بهم في السجون بدون تهمة، حيث يتعرّضون لسوء المعاملة التي تصل إلى حدّ التعذيب. وهذه انتهاكات فاضحة لاتّفاقية جنيف الرابعة وللقانون الدولي للحقوق الإنسانية.

Press release

الجالية العربية تدعم بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين

تعهدت اكثر من ستين جمعية من الجالية بدعمها الكامل لبيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين. وقد تم ذلك عن طريق رسالة ارسلت الى قيادات حزب العمال في ولاية نيو ساوث ولز قبيل مؤتمرها السنوي لتؤكد تأييد البيان. صاغ الاتحاد العربي الأسترالي البيان رداً على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والثقافية للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة. كما يهدف هذا البيان أيضاً إلى دعم شرعية الدفاع عن فلسطين وعن حياة الفلسطينيين. وهي تفعل ذلك من خلال حماية حقوق الناس المشروعة في فضح الاحتلال الصهيوني ومواجهة الظالمين دون أن تعرقلها اتهامات مفتعلة او مفبركة بمعاداة السامية.

وقد اكدت الرسالة إن البيان يستند إلى القانون الدولي ويدعو إلى "سلام عادل ودائم بين الطرفين". وقد قال وزير الخارجية الاسترالي السابق غاريث إيفانز عن هذا البيان: "تمّ التعبير عن المبادئ الثمانية جميعها بضبط النفس، ويبدو لي أنه لا جدال فيها، وتتوافق مع دعم حزب العمال الاسترالي لإقامة الدولة الفلسطينية".

"ان غالبية العرب الأستراليين، بمن فيهم الأستراليون الفلسطينيون، دعموا باستمرار حزب العمال الاسترالي على أساس العدالة الاجتماعية، والأمل في أن ينصف حزب العمال الاسترالي القضية الفلسطينية في يوم من الأيام. هذه المسألة تقع في صميم تطلعات مجتمعنا. كما نود أن نؤكد هنا أننا ندرك ونقدر على حد سواء حقيقة أن حزب العمال الأسترالي قد عقد العزم على الاعتراف بدولة فلسطين، عندما يكون في الحكومة، وانتقاد الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة."

لقد كان قرار حزب العمال الالتزام بالاعتراف بدولة فلسطين في السنة الأولى من تشكيل حكومة العمال المنتخبة، في مؤتمره الوطني لعام 2018 موقفاً سياسياً بارزاً. أمّا في المؤتمر الوطني لعام 2021، فلم تتم إعادة التأكيد على هذا القرار وحسب، بل تم تضمينه أيضا في النظام الأساسي لسياسة حزب العمال الاسترالي.

يوضح هذا الموقف التزام حزب العمال الأسترالي بالقانون الدولي ودعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. "لا يسعنا إلا أن نقدر هذا التطور الذي طال انتظاره في موقف حزب العمال التقدمي ونشيد بجميع جهود أعضاء حزب العمال الملتزمين والتي جعلت هذه الإضافة إلى برنامج الحزب ممكناً."

"لقد كنا قلقين من أن أنصار إسرائيل كانوا يحتفلون بتأييد مؤتمر حزب العمال الاسترالي الاخير في ولاية نيو ساوث ويلز لبيان حول معاداة السامية المعروف باسم بيان"التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست IHRA). كما نلاحظ أن 6 من الأمثلة الأحد عشرة (تطبيقات IHRA) لمعاداة السامية التي يستخدمها هي انتقادات لإسرائيل. بعبارة أخرى، تم تصميم (IHRA) لحماية إسرائيل من انتقاد ممارساتها غير القانونية كقوة احتلال للأراضي والشعب الذي تحتله بما في ذلك التوسيع الاستيطاني الإسرائيلي وقوانين الفصل العنصري. ويؤكد هذا التطبيق العملي ل IHRA على مستوى العالم كذلك. يكفي ان نقول إن المؤلف الرئيسي ل IHRA، السيد كينيث ستيرن، قد غسل يديه من بيان IHRA".

بعد المؤتمر المذكور أعلاه، أثار الاتحاد العربي الاسترالي هذه المسألة مع قادة حزب العمال وبعض مندوبي المؤتمر وقيل لنا إنهم لا يستطيعون استعادة هذا الاقتراح الذي تمّ تبنيه. لم يتمكنوا من استعادة الاقتراح للتصويت. وقالوا، لو كانوا قد فعلوا ذلك لكانوا قادرين على طرحه على المناقشة. نحن نعلم أن الشعب اليهودي الليبرالي والتقدمي في الولايات المتحدة وإسرائيل وأستراليا ينتقدون تعريف IHRA لمعاداة السامية. "ولقد تعذر التعبير عن هذه الآراء في المؤتمر. كما لم تمنح لنا الفرصة لطرح بياننا الخاص المعروف باسم بيان سيدني بشأن معاداة الفلسطينيين(Sydney Statement on Anti-Palestianism)"

يسعدنا كمنظمات اجتماعية أن نقدم بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين الذي نتمنى ان يعتمده حزب العمال في مؤتمر الولاية المقبل. ونرحب بإجراء مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة.

انقر هنا للحصول على نسخة من بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين:
www.Arab federation.org.au/Statement
الجالية العربية تدعم بيان سيدني حول معاداة الفلسطينيين

Email: info@arabfederation.org.au - **Web:** www.arabfederation.org.au
Postal: P.O Box 116 Punchbowl NSW 2196 - **ABN:** 70 709 891 629

Rateb Jneid
October 18 at 2:41 PM ·

AFIC president Dr Rateb Jneid thanks the Albanese government for not moving the Australian Embassy to West Jerusalem and call on the government to do more to ensure justice for the indigenous people of Palestine.

يعتبر البيان الصحفي الصادر عن الاتحاد الاسترالي للمجالس الإسلامية أول إعلان تأييد للقرار وزيرة الخارجية[27]؛ وقد شكر دكتور راتب جنيد رئيس الاتحاد هذه الخطوة الحكومية. وهذه ترجمة للبيان الصحفي يليه النص الأصلي باللغة الإنجليزية:

يرحب الاتحاد الاسترالي للمجالس الإسلامية AFIC بقرار حكومة ألبانيزي بإبقاء السفارة الاسترالية في تل أبيب
بيان إعلامي (2022-10-18)
"أرحب بإعلان وزيرة الخارجية بيني وونغ عدم الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وأشيد بالوزيرة وحكومة ألبانيزي على شجاعتهم في اتخاذ هذا الموقف". حسبما صرّح رئيس الاتحاد الاسترالي للمجالس الإسلامية الدكتور راتب جنيد.

"إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين التاريخية هو أحد أطول المآسي وأكثرها دموية في عصرنا، وقد أجبر هذا الاحتلال أجيالاً من الفلسطينيين على ترك منازلهم التقليدية، وفر الكثير منهم إلى دول أخرى بمختلف أنحاء العالم. بينما تستمر دولة الاحتلال في قمع وقتل الفلسطينيين متى شاءت، نأمل بعودة الفلسطينيين الآمنة لديارهم". حسبما صرّح رئيس الاتحاد الاسترالي للمجالس الإسلامية الدكتور راتب جنيد.

"استراليا والدول القوية الأخرى تستمر في التصريح بأنهم أصدقاء" لإسرائيل "- وهم يفعلون ذلك بينما يرون بأنفسهم مخالب تدعم دولة الاحتلال التي تدوس على جميع قيمنا ومبادئنا الإنسانية المقدسة." حسبما صرّح رئيس الاتحاد الاسترالي للمجالس الإسلامية الدكتور راتب جنيد.

"الصديق الحقيقي يحذر أصدقاءه عندما يرتكبون أخطاء، يجب ألا نكون ختمًا مطاطيًا يصادق على شرعية القمع الإسرائيلي، يجب أن نكون هناك ندعم حقوق الفلسطينيين السكان الأصليين للأرض المقدسة". حسبما صرّح رئيس الاتحاد الاسترالي للمجالس الإسلامية الدكتور راتب جنيد.

27- https://afic.com.au/2022/10/afic-welcomes-the-albanese-government-decision-to-keep-the-australian-embassy-at-tel-aviv/

Australian Federation of Islamic Councils

AFIC welcomes the Albanese government decision to keep the Australian Embassy at Tel Aviv

Media Statement **18 October 2022**

"I welcome the announcement by Foreign Minister Penny Wong to not recognise West Jerusalem as a capital for the occupying state of Israel, I laud the minister and the Albanese government for their courage to take this stand." Said AFIC President Dr Rateb Jneid

"The Israeli occupation of historic Palestine is one of the longest and deadliest tragedies of our time, this occupation has forced generations of Palestinians out of their traditional homes with many of them fleeing to countries all over the world keeping in their heart an ever-dimming hope of safe return while the Occupation State continues to oppress and murder Palestinians at will." Said Dr Jneid.

"Australia and other powerful nations continue to state that they are friends of "Israel" – they do so whilst seeing firsthand every tentacle of the Occupation State trampling all our sacred human values and principles." Said Dr Jneid.

"A true friend cautions his friends when they do wrong, we should never be a rubber stamp for Israeli oppression, we should be there supporting the rights of indigenous Palestinians." Said Dr Jneid.

Authorised by:

Dr Rateb Jneid
President, AFIC

Australian Federation of Islamic Councils
The peak body for Australian Muslims representing State and Territory Islamic Councils and Societies

Sydney (Head Office): 932 Bourke Street, Zetland, NSW 2017
Melbourne: 66-68 Jeffcott Street, West Melbourne VIC 3003
Canberra: 21/41 Liardet Street, Weston ACT 2611
Perth: 17 Mercantile Way, Malaga WA 6090
W: afic.com.au **E:** admin@afic.com.au **PH:** (02) 9319 6733

بيان صادر عن حركة فتح / اقليم استراليا

في ضوء القرار الأخير للحكومة الاسترالية (حكومة حزب العمال) والمتمثل بإلغاء اعتراف استراليا بالقدس الغربية عاصمة لدولة الكيان الصهيوني، الذي اتخذته حكومة حزب الأحرار (حكومة السيد موريسون Scott Morrison) في أعقاب الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للاحتلال.

في ضوء هذا القرار التاريخي الشجاع فإننا نثمن هذا الموقف السياسي الرافض لكل الخيارات التي من شأنها تعكير صفو الاستقرار والسلام على جبهة الصراع في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما القضية الفلسطينية، التي ما زالت تمثل جوهر السلام والاستقرار الدوليين، حيث شمل القرار الجديد لحكومة البانيزي Anthony Albanese موقفًا جديًا ونوعيًا تجاه القضية الفلسطينية، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة حل الدولتين وأن يبقى وضع القدس خاضعًا للتفاوض بين الطرفين بعيدًا عن فرض الاملاءات ورسم مسارات مرفوضة من قبل الفلسطينيين. إننا إذ نشكر استراليا على هذا الموقف، فإننا نؤكد على ضرورة اعتراف استراليا بالدولة الفلسطينية إسوة بباقي دول العالم وذلك التزامًا بالشرعية الدولية وإسنادًا للحق الفلسطيني المكفول بالقانون الدولي، ونطالب الحكومة الاسترالية بتقديم الدعم اللازم لفلسطين على كافة الأصعدة والمستويات انطلاقًا من موقعها الدولي وقدرتها على تنفيذ برامج المساعدات والاستمرار بها..

وفي هذا المقام فإننا نوجه التحية والتقدير العاليين لكل من ساهم في اتخاذ هذا القرار، وندعو أبناء الجالية العربية في استراليا لدعم حزب العمال في أية انتخابات قادمة حتى نرد الجميل لهذا الحزب صاحب السياسات الحكيمة والمنطقية تجاه القضايا السياسية في العالم وعلى رأسها قضيتنا الوطنية العادلة. وفي السياق، نستنكر ما يقوم به اللوبي الصهيوني في استراليا من ممارسة الضغوط الهائلة على حكومة العمال للتراجع عن قرارها، لقد أصيب اللوبي الصهيوني بهستيريا حقيقية وبدأ بشن حملة واسعة النطاق ضد الحكومة ووزيرة خارجيتها.

التقدير كل التقدير للحكومة الاسترالية الحالية..
والتقدير كل التقدير لحزب العمال الاسترالي وقيادته وكوادره وكل مكوناته..
عاشت فلسطين حرة عربية..
والحرية لأسرانا الأبطال والشفاء العاجل للجرحى..
ومعاً وسويًا نحو القدس عاصمة فلسطين..
حركة فتح - اقليم استراليا (19-10-2022)

كتب الإعلامي إبراهيم الزعبي – المشرف على إذاعة الصوت الإسلامي في منطقة لاكمبا في مدينة سيدني – على صفحة بالفيسبوك يوم 19-10-2022

الموقف المشرف الذي وقفته استراليا بعدم نقل السفارة الاسترالية إلى القدس المحتلة والذي ألغى قرار الحكومة السابقة جاء نتيجة القوة المؤثرة والفعالة التي أظهرها الوجود الكبير لأبناء الجالية العربية في صفوف حزب العمال ، فقد أدى انتساب الشرفاء المخلصين من أصحاب النخوة العربية إلى حزب العمال والتحرك بذكاء وفهم وتركيز إلى التأثير على اتخاذ هذا القرار السياسي الكبير ولعل الدور الفعَّال الذي دأب على ممارسته السناتور الشريف شوكت المسلماني منذ سنين طويلة وحرصه الشديد على أن يكون صوت فلسطين موجوداً ومزلزلاً وقوياً في كل مناسبة ولقاء وتجمع هام، ويجوز لنا الآن أن ندعوه بحق أبو الصوت الفلسطيني والقضايا المحقة في استراليا حيث استغل منصبه خير استغلال كسناتور عمَّالي لخدمة الحق والحقيقة. كما لا بد لنا أن نحيي كل باقي اللبنانيين والعرب الذين يعملون بجد واجتهاد من أجل القضية الفلسطينية داخل حزب العمال، ولا يخفى على أحد أن عدد المنتسبين العرب إلى حزب العمال خاصة في ولاية نيو ساوث ويلز قد زاد بشكل ظاهر ملموس فها هو النائب العمالي المجتهد السيد جهاد ديب ورئيس بلدية كانتربري بانكستاون الفلسطيني الأصل السيد كارل عصفور وإلى جانبه بلال حايك وخضر صالح وعدد كبير من الشرفاء الأشاوس. لقد أثبت حزب العمال بموقفه الأخير هذا أنه ينصت ويسمع ويتأثر وأن وقوفه مع القضية الفلسطينية أفضل بكثير من مواقف ائتلاف حزبي الأحرار والوطني الذي كان دائماً وأبداً موقفاً مؤيداً لإسرائيل بلا تحفظ ولا تردد. إن القرار الأخير لحزب العمال يدفعنا لتوجيه نداء إلى ابناء جاليتنا للانتساب إلى كلا الحزبين ليلعبوا دورهم في المستقبل للتأثير على القرارات السياسية القادمة في استراليا

تحية إلى السيد أنتوني البانيزي رئيس حكومة استراليا وإلى وزيرة خارجيته بيني وونغ وإلى كل حر شريف أيَّد هذا القرار.

إن التراجع الاسترالي عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو ببساطة عودة إلى الوضع الراهن[28]

بقلم توني ووكر Tony Walker

لجريدة الاسترالية الإسلامية Amust يوم 20-10-2022

أثار قرار حكومة البانيزي لحزب العمال بإلغاء اعتراف الحكومة السابقة (حزب الأحرار) بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل رد فعل متوقعًا من إسرائيل وأنصارها في استراليا. وأدان رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد ما وصفه بـ "الرد المتسرع" على مؤشرات في وسائل الإعلام الاسترالية، كانبيرا على وشك تغيير موقفها بشأن الاعتراف بالقدس الغربية.

28- https://www.amust.com.au/2022/10/australias-reversal-on-recognising-jerusalem-as-israeli-capital-is-simply-a-return-to-/status-quo

لاحظت صحيفة الجارديان الاسترالية Guardian Australia حدوث تغيير على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة.
في استراليا، وصف كولين روبنشتاين Colin Rubenstein، المتحدث باسم مجلس الشؤون اليهودية الإسرائيلي الأسترالي (AIJAC) ، التغيير بأنه "هدف شخصي لا طائل منه."..."إن قرار الحكومة هذا ليس مخيباً للآمال فحسب ، بل إنه يهدد بتقويض مصداقية أستراليا لدى بعض أقرب حلفائنا".

هل هذا صحيح؟
الإجابة المختصرة هي أنه من غير المحتمل أن تتضرر "مصداقية" استراليا بقرار يعيد ما كان، حتى وقت قريب، سياسة الوضع الراهن في ظل حكومات العمال والأحرار المتعاقبة.

بدلاً من ذلك، من المرجح أن يعزز القرار الذي أعلنته وزيرة الخارجية بيني وونغ سمعة كانبيرا كقوة وسطى تسعى إلى شق طريقها في الرمال المتحركة لسياسات الشرق الأوسط. الأهم من ذلك، رحب جيران استراليا بالقرار، بما في ذلك إندونيسيا بشكل أساسي.

الحقيقة البسيطة هي أن استراليا أعادت الآن تنظيم نفسها، بشأن هذه المسألة، مع جميع أصدقائها وحلفائها، باستثناء الولايات المتحدة. ففي عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، انحرفت إدارة واشنطن عن سياسة أسلافها واعترفت بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل في عام 2017. وفي العام التالي، تم نقل السفارة الأمريكية إلى هناك. ثم حذت حكومة موريسون حذو الولايات المتحدة، دون نقل السفارة الاسترالية من تل أبيب إلى القدس. كانت هذه نصف خطوة أو ثلاثة أرباعها نحو الاعتراف الشامل.

هناك ظروف محيطة بقرار كانبرا المتسرع في عام 2018 للاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل وهي ذات صلة مباشرة به. فقد وتزامن هذا القرار مع الفترة التي سبقت انتخابات ثانوية والتي كانت على حافة السكين في مدينة سيدني، لمقعد دائرة وينتورث Wentworth، حيث يوجد عدد كبير من السكان اليهود. تمت الدعوة إلى الانتخابات الفرعية لملء شاغر عرضي بسبب استقالة الزعيم السابق لحزب الأحرار مالكولم تورنبول Malcolm Turnbull من البرلمان. فالحقيقة التي لا ينكرها حزب الأحرار أن قرار الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل جاء في الفترة التي سبقت انتخابات وينتورث الاستمالة أصوات الجالية اليهودية بالدائرة في سعي الحزب كسب المنافسة الساخنة. كما اتضح فيما بعد، فإن قرار حكومة موريسون بإلغاء السياسة الاسترالية المستقرة لم يؤد إلى النتيجة المرجوة. وفاز بالمقعد المستقل كيرين فيلبس Kerryn Phelps.

من أجل فهم كل ما سبق لابد أن نفهم الخلفية التاريخية؛ في السنوات التي تلت تأسيس دولة إسرائيل في عام 1948، التزمت الحكومات الأسترالية المتعاقبة، الأحرار أو العمال، بسياسة عدم الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل. تم اتخاذ هذا القرار في انتظار مفاوضات الوضع النهائي بشأن مستقبل المدينة.

فقبل حرب الأيام الستة عام 1967، وبعد حرب الاستقلال الإسرائيلية عام 1948، كانت القدس مدينة، في تلك الفترة، مقسمة بين غربها: وهو مقر الحكومة الإسرائيلية، والجزء الشرقي: كان تحت سيطرة المملكة الأردنية الهاشمية.

وانتهى ذلك العصر بانتصار إسرائيل الساحق على العرب عام 1967. واحتلت إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة، الذي كان حتى ذلك الحين تحت الانتداب المصري، وشبه جزيرة سيناء المصرية. في ستة أيام، قلبت إسرائيل خريطة الشرق الأوسط رأساً على عقب.

تبع ذلك حرب يوم الغفران عام 1973، حيث سعت مصر لاستعادة سيناء من المحتلين الإسرائيليين. بعد شن غارات أولية على طول قناة السويس، كانت مصر على وشك التعرض لهزيمة ثقيلة عندما توسطت أمريكا في وقف إطلاق النار ومهدت الطريق لما أصبح يعرف باتفاقية كامب ديفيد لعام 1978. أدى هذا إلى سلام بارد بين إسرائيل ومصر، مع انسحاب إسرائيل من كل سيناء تقريبًا.

في السنوات التي تلت كامب ديفيد، فشلت المحاولات المتكررة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة للتوسط في السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بموجب صيغة الدولتين، حتى مع استمرار إسرائيل في الاستيطان في الأراضي التي احتلتها عام 1967.

هذه هي الخلفية لإعلان وزيرة الخارجية وونغ Wong أن أستراليا قد "أعادت تأكيدها": (الموقف الراسخ بأن القدس هي قضية الوضع النهائي التي يجب حلها في أي مفاوضات سلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني.) ... كانت هناك لسعة في ذيل إعلان وونغ: (يؤسفني أن قرار السيد موريسون باستخدام لعبة سياسية "تقصد انتخابات وينتورث" أدى إلى تغيير موقف استراليا، وإن القلق الذي تسببت فيه هذه التحولات لكثير من الناس في المجتمع الاسترالي الذين يهتمون بشدة بهذه القضية.)

المصالح السياسية لحزب العمال ليست غائبة في هذا القرار. وتشغل الحكومة مجموعة كبيرة من المقاعد في غرب سيدني وشمال وغرب ملبورن حيث تعد قضية فلسطين من بين اهتمامات الناخبين. لقد قيل الكثير عن الطريقة الفوضوية التي تم بها الإعلان الإلغاء الذي سبق إعلان وونغ. بسبب التقارير الدؤوبة من قبل جريدة الجارديان الاسترالية Guardian Australia، والتي تم فيها الكشف عن تعديل معلومات في الصفحة الالكترونية لوزارة الخارجية من قبل الموظف المكلف. وبعد ذلك تم وضع وونغ بعد ذلك في موقف لتنكر أولاً حدوث تغيير دون قرار من مجلس الوزراء، ثم إصدار إعلانها.
برأيي: لا ينبغي أن يحدث هذا التصرف الأخرق في مثل هذا التحول المهم في السياسة الخارجية، بالنظر إلى الحساسيات السياسية المحلية التي ينطوي عليها الأمر. كل هذا يسلط الضوء على سياسة حزب العمال التوجيهية بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

في المؤتمر الوطني العام لحزب العمال 2018، وأعيد التأكيد في مؤتمر 2021، تنص سياستها على أن الحكومة العمالية: ستدعم الاعتراف بإسرائيل وفلسطين وحقهما في الوجود كدولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها. تدعو حكومة حزب العمال القادمة للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة. يتوقع المؤتمر أن تكون هذه القضية أولوية مهمة لحكومة حزب العمال المقبلة.

هذا لا يعني أن حزب العمال سيكون في عجلة من أمره للاعتراف بفلسطين كدولة منفصلة عن عملية سلام شاملة يصبح فيها حل الدولتين حقيقة واقعة. نظرًا لوجود فرصة ضئيلة لحدوث ذلك في المستقبل المنظور، ستظل سياسة المؤتمر الوطني لحزب العمال "على الرف" باعتبارها مصدر إزعاج محتمل لمؤيدي إسرائيل في استراليا، ولكن ليس أكثر من ذلك في الوقت الحالي.

مقالة بعنوان متضامنون مع فلسطينيون يرحبون بقرار بيني وونغ التي تراجعت عن قرار سكوت موريسون الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل[29]

بقلم فين ماكهيو Finn McHugh لجريدة أخبار كانبرا يوم 20-10-2022

رحبت الجالية الفلسطينية في استراليا بقرار الحكومة: "عدم وصف القدس الغربية بأنها عاصمة لإسرائيل "، قائلة إنها استخدمت كـ "لعبة سياسية" في الجدل حول مستقبل المدينة المقدسة. لكن جماعة صهيونية بلغت ذروتها وصفت القرار بأنه "مخيب للآمال للغاية"، قائلة إن الطريقة التي تم التعامل بها تسببت في أذى عميق للجالية اليهودية في استراليا.

هذه الخطوة، التي أعلنتها وزيرة الخارجية بيني وونغ يوم الثلاثاء، عكست قرار رئيس الوزراء السابق سكوت موريسون المثير للجدل وصف القدس الغربية بأنها عاصمة إسرائيل. تطالب كل من إسرائيل وفلسطين بأن القدس، التي تستضيف الأماكن المقدسة لليهود والمسلمين، عاصمة لهما. كانت استراليا قد اعترفت بتل أبيب كعاصمة حتى عام 2018، وما زالت تحتفظ بسفارتها في المدينة.

وقال ناصر المشني، نائب رئيس شبكة المناصرة الاسترالية الفلسطينية، إن السكان الفلسطينيين في استراليا أصبحوا على الدوام "هم الغرباء هم ذلك الآخر المخالف للمجتمع الاسترالي" واستبعدوا من النقاش العام، ويتم تصويرهم على أنهم "عصابة عضوية واحدة من الفاشيين الإسلاميين الملتحين الذين يتحدثون بالصراخ القبيح". لكن المشني شعر "بالارتياح" بسبب انعكاس حزب العمال،

29- https://www.canberratimes.com.au/story/7947891/political-football-palestinian-advocates-welcome-reversal/

الذي قال إنه أعاد استراليا إلى الإجماع الدولي. وقال "الشيء المؤلم حقا هو أن الاستراليين الفلسطينيين هم كرة قدم بين أقدام سياسيين. لم يتم استشارتنا أبدا".

"نحن نساهم كأستراليين في بناء استراليا. نشارك في الحيوية، في الديمقراطية التي هي استراليا، لكننا لا نأخذ في بالمقابل عدالة لفلسطين. "نتطلع إلى وضع تنتهي فيه كلمات الماضي، التي تتحدث عن حق إسرائيل وتطلعات الفلسطينيين".

أدلى السيد موريسون بإعلانه خلال حملة عام 2018 لمقعد وينتورث في سيدني، منطقة جالية يهودية كبيرة، ومع وجود أغلبيته البرلمانية في خطر. أصيب السيد المشني "بصدمة شديدة" عندما علم بالقرار، الذي قال إنه إهانة لكل من اليهود والفلسطينيين الاستراليين. وأضاف المشني "قال موريسون: صوتوا لرجلي لأننا سنعطيكم القدس. كان ذلك القرار معاديا للسامية". "ولكن الأمر أيضًا معاد للفلسطينيين ألا نأخذ في الاعتبار الفلسطينيين الاستراليين، وكيف يمكن أن نشعر حيال القدس التي تعتبر قلبنا الثقافي والروحي والاقتصادي [والتعليمي] الأبدي". "القدس مهمة بالنسبة لنا أيضًا".

لكن رئيس الاتحاد الصهيوني الاسترالي، جيريمي ليبلر Jeremy Leibler، وصف تعامل حزب العمال مع الإعلان بأنه "مخيب للآمال للغاية"، قائلاً إنه تسبب في انزعاج عميق من الجالية اليهودية الاسترالية. وقال السيد ليبلر إن قرار موريسون "كان في الأساس يعترف [بالواقع]" بأن المباني الحكومية الرئيسية في إسرائيل - البرلمان والمحكمة العليا - تقع في القدس. وقال "كل سفير وسياسي استرالي يلتقي برئيس الوزراء أو الرئيس الإسرائيلي يفعل ذلك في القدس، لأن هذه عاصمة إسرائيل. موقف حكومة موريسون كان يعكس ذلك الواقع فقط".

جاء إعلان موريسون بعد أن أدلى الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب بإعلان مماثل، بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وبالنظر إلى أن خليفة ترامب، جو بايدن، قد حافظ على هذا الموقف، فقد رفض ليبلر الاقتراحات بأن استراليا كانت بعيدة عن المجتمع الدولي. وقال: "لم تشعر إدارة بايدن بالحاجة إلى عكس هذا القرار، على الرغم من حقيقة أن الديمقراطيين لديهم عناصر أكثر عداوة لإسرائيل مما هي عليه في حزب العمال الاسترالي". "ويرجع ذلك إلى حد كبير، سواء وافق بايدن أم لم يوافق على القرار في ذلك الوقت، فإن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يعكس الواقع ببساطة".

لكن رند الخطيب (22 عاما)، وهي ناشطة فلسطينية (من قرية كفر كنا بالجليل) تقيم في سيدني، قالت إن الأصوات الفلسطينية "تم تجاهلها بشكل صارخ وتام" بعد قرار حزب الأحرار الذي صدر عام 2018. قالت رند إنها تحمل جوازي سفر استرالي وإسرائيلي، وكان "تشعر بعزلة بشكل لا يصدق" الشعور بعدم تمثيلها من كلتا الحكومتين. وقالت "[جاء القرار] على حساب حق تقرير المصير للفلسطينيين، ونبذ الجالية المسلمة والعربية داخل استراليا بالكامل".

مقال بعنوان: بعد تحدي "إسرائيل" بشأن القدس، هل سيعترف ألبانيزي بفلسطين[30]؟
بقلم ماثيو نوت 2022-10-21

ستكون كلمات ناصر المشني، نائب رئيس شبكة المناصرة الاسترالية الفلسطينية مبتهجة وقوية جدا، فقد شجعته ثلاث خطوات اتخذتها الحكومة العمالية في وقت قصير من ولايتها لتغيير موقف استراليا من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. رغم أن الخطوة الأولى والثانية بالكاد لم تحظ بأي اهتمام؛ والثالثة تسبب في حريق هائل هذا الأسبوع.

ففي يونيو، رفضت استراليا التوقيع على بيان بقيادة الولايات المتحدة بشأن إسرائيل والأراضي الفلسطينية في الأمم المتحدة، مما يشير إلى موقف أكثر استقلالية من الحكومة الجديدة. وفي سبتمبر، أعلنت وزيرة الخارجية بيني وونغ أن استراليا ستضاعف مساهمة استراليا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) من 10 ملايين دولار إلى 20 مليون دولار. وانتقدت جماعات يهودية استرالية الخطوة، قائلة إن الوكالة مليئة بالفساد وتروج لكراهية إسرائيل.

قالت وونغ في ذلك الوقت: "تظل استراليا مؤيدًا قويًا لحل الدولتين، حيث تتعايش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، بسلام وأمن، داخل حدود معترف بها دوليًا". "إن النظر إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من منظور واحد لن يحقق هذا الهدف".

ثم، يوم الثلاثاء، أعلنت الحكومة أنها لن تعترف بعد الآن بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل. وكان حزب العمال قد تعهد في عام 2018 بالتراجع عن قرار حكومة موريسون الاعتراف بالقدس الغربية، لكن القضية لم تحظ باهتمام كبير منذ ذلك الحين. لم تعتقد الجماعات الموالية لإسرائيل ولا الموالية للفلسطينيين أن ذلك كان على رأس جدول أعمال الحكومة.

يقول المشني، الذي كان والده لاجئًا فلسطينيًا: "اعتقدت أن ذلك سيحدث في وقت ما، لكنني لم أكن أعرف أنه سيحدث هذا الأسبوع". "أنا سعيد بالتأكيد لحدوث ذلك ولكني أشعر بخيبة أمل من كل الضجيج بشأن الإعلان. أعتقد أن الأمر كله يتعلق بإخافة حزب العمال من القيام بشيء أكثر جوهرية ".

انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد، الذي يواجه انتخابات في غضون أسبوعين، الحكومة لقرارها "المتسرع"، قائلاً "لا يسعنا إلا أن نأمل في أن تدير الحكومة الاسترالية الأمور الأخرى بجدية ومهنية أكبر". تم استدعاء سفير استراليا في إسرائيل. ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن حكومتهم كانت تلعب لعبة طويلة في ردها، حيث هاجمت القدس الغربية في محاولة لمنع الحكومة العمالية الاسترالية من الاعتراف بدولة فلسطينية. وقال

30- https://www.theage.com.au/politics/federal/after-defying-israel-on-jerusalem-will-albanese-recognise-palestine-20221021-p5brnn.html

مسؤول إسرائيلي لموقع "والا" الإخباري: "هذا هو سبب ردنا بقوة شديدة ونحن على يقين من أن الرسالة وصلت". قال دبلوماسي إسرائيلي كبير سابق لموقع Ynet الإخباري إن منع استراليا من الاعتراف بفلسطين كان مصدر قلق كبير لإسرائيل.

قال الدبلوماسي السابق: "لقد تلقينا ضربة من الاستراليين [في القدس الغربية] لكن هذا أقل بكثير من الاعتراف بدولة فلسطينية". "يمكن للمرء أن يأمل فقط أن هذا ليس تفكر به الحكومة الاسترالية حالياً". يأمل المشني ورفاقه النشطاء المؤيدون للفلسطينيين أن يكون هذا هو بالضبط ما تتجه إليه الحكومة. يقول: "نتطلع إلى وفاء حزب العمل بالتزامه في مؤتمرين وطنيين سابقين للاعتراف بدولة فلسطين". وردا على سؤال حول ما إذا كان يعتقد أن الحكومة ستمضي قدما، أصر: "هذا معطى. تحدث رئيس الوزراء وحزب العمال عن ضرورة احترام الوعود وكان الوعد الاعتراف بفلسطين ".

إذا كانت الحكومة ستعترف بالدولة الفلسطينية، فسوف يمثل ذلك انفصالًا كبيرًا عن أقرب الحلفاء الدوليين لاستراليا ويزيد من الانقسامات داخل حزب العمال بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. حاليًا، تعترف 138 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة بفلسطين كدولة - وهي قائمة تضم كل الدول تقريبًا في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا. استراليا من بين الدول التي لا تفعل ذلك، إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان ونيوزيلندا وغيرها.

قال متحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية: "استراليا لا تعترف بدولة فلسطين. نواصل دعوة جميع الأطراف لاستئناف المفاوضات من أجل حل الدولتين العادل والدائم ". في المؤتمر الوطني العام لحزب العمال لعام 2018، أقر الحزب اقتراحًا يدعو حكومة العمال المقبلة إلى الاعتراف بفلسطين كدولة. في مؤتمره الوطني العام السنة الماضية، أدرج حزب العمال القرار في برنامجه الرسمي، قائلاً إن الحزب "يتوقع أن تكون هذه القضية أولوية مهمة للحكومة العمالية المقبلة".

تم تقديم القرار من قبل بيني وونغ، زعيمة الجناح اليساري في حزب العمال والتي تشغل الآن منصب وزيرة الخارجية. تمت إعارته من قبل توني بورك Tony Burke، وهو شخصية بارزة في الجناح اليميني في ولاية نيو ساوث ويلز وأحد أقوى المدافعين لفلسطين في حزب العمال. كانت وجهات النظر حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تسير إلى حد كبير على طول الخطوط الفئوية داخل حزب العمل، مع ميل اليمين أكثر لإسرائيل واليسار لصالح فلسطين.

لقد انهار هذا الانقسام خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ولاية نيو ساوث ويلز التي كانت توصف بأنها يمينية. ويتجسد التغيير في الموقف المتغير لرئيس وزراء نيو ساوث ويلز السابق بوب كار، الذي ساعد في تأسيس أصدقاء إسرائيل في حزب العمال في سبعينيات القرن الماضي، لكنه الآن أحد منتقدي الإسرائيلي الأكثر حدة.

يقول كار عن دعمه الأولي: "كان لإسرائيل حكومة عمالية، وبدا أن إسرائيل تشكلت من خلال الديمقراطية الاجتماعية". "على مر السنين تغيرت القضية. لم يعد الأمر يتعلق بما كنت تعتقده عن إسرائيل، بل ما فكرت به عن احتلال إسرائيلي طويل الأمد للضفة الغربية من قبل حكومة يمينية قومية تبطش بشكل متزايد ". يضيف كار أنه من "حقائق الحياة" أيضًا أن العديد من نواب حزب العمال في غرب سيدني يمثلون ناخبين بأعداد كبيرة من الناخبين من خلفيات شرق أوسطية وآراء مؤيدة للفلسطينيين.

في عام 2012، قاد كار وزملاؤه أعضاء يمين ولاية نيو ساوث ويلز تمردًا وزاريًا ضد رئيسة الوزراء جوليا جيلارد، مما أجبرها على التخلي عن مساعيها للتصويت ضد منح الأراضي الفلسطينية مقعدًا في الأمم المتحدة. امتنعت استراليا في النهاية عن التصويت.
القوى الموالية لإسرائيل في حزب العمال تتركز الآن داخل اليمين الفيكتوري (ولاية فكتوريا)، في تجمع مرتبط بالنائب العام مارك دريفوس Mark Dreyfus، والنائب في ملبورن جوش بيرنز Josh Burns والنائب السابق مايكل دانبي Michael Danby.
وقال دريفوس بعد المؤتمر الوطني العام للحزب في 2021 إن "حزب العمال لم يلتزم بالاعتراف بدولة فلسطينية" وإن الحكومة المستقبلية ستتمتع بالمرونة لصياغة قراراتها.
برنامج الحزب ليس ملزمًا لأعضاء حزب في البرلمان الاتحادي، وأي قرار بشأن إقامة الدولة سيكون في النهاية مسألة تتقرر في اجتماع مجلس الوزراء.

يقول أليكس ريفشين Alex Ryvchin، الرئيس التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الاستراليين، إن الاعتراف بفلسطين "سيكون مجرد عمل رمزي وهجوم آخر على إسرائيل لن يحسن حياة الفلسطينيين ماديًا". ويقول: "مثلما أن القدس هي عاصمة إسرائيل، فإن الأراضي الفلسطينية لا تلبي متطلبات إقامة الدولة". "سوف يعترفون بحقيقة زائفة."

يعتبر رئيس الوزراء أنطوني ألبانيزي من أشد المؤيدين لحقوق الفلسطينيين، وقد انتقد بانتظام سلوك إسرائيل في الأراضي المحتلة خلال مسيرته البرلمانية. كما كان معارضًا صريحًا لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) ضد إسرائيل. في حدث عبر برنامج زووم Zoom مع الجالية اليهودية العام الماضي، قال ألبانيزي إن حزب العمال سيتحرك بحذر بشأن مسألة الاعتراف بفلسطين كدولة. وقال: "لن نتخذ أي إجراء دون استشارة المنظمات والدول ذات الصلة، في جميع المجالات، بما في ذلك الجالية اليهودية، بما في ذلك إسرائيل والجالية الفلسطينية".

يخطط بعض المؤيدين لفلسطين لتكثيف الضغط على إقامة الدولة في النصف الأخير من العام المقبل، بعد انتخابات الولاية في فيكتوريا ونيو ساوث ويلز. يعتقد آخرون أن أي قرار سيكون مسألة لفترة الولاية ثانية لحزب العمال، خاصة بعد رد الفعل الإسرائيلي العنيف على قرار هذا الأسبوع بشأن القدس الغربية.

خالد غنام كاتب وباحث ومحلل سياسي عربي فلسطيني مقيم في استراليا وعضو مؤسس لمركز الانطلاقة للدراسات.